المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري

دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الإعلام جامعة بني سويف

❖ رئيس مجلس الإدارة: أ.د/ عبدالعزيز السيد عميد كلية الإعلام جامعة بني سويف

❖ رئيس التحرير: أ.م.د/ أماني ألبرت وكيل كلية الإعلام للدراسات العليا والبحوث

❖ نائب رئيس التحرير: أ.م.د/ منى هاشم رئيس قسم الصحافة

❖ مدير التحرير: د/ نهى التلاوي مدرس بقسم العلاقات العامة

❖ سكرتير التحرير : د/ أحمد عطيه مدرس بقسم الصحافة

المراسلات

- بني سويف – جامعة بني سويف – كلية الإعلام – ت 0822130105
- الموقع الإلكتروني للمجلة :

http://www.media.bsu.edu.eg/ContentSide.aspx?section_id=11847&cat_id=21

- البريد الإلكتروني: MCR.Journal@masscomm.bsu.edu.eg

- عدد مايو ٢٠٢١
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية 2735-377X
- الترقيم الدولى للنسخة الورقية 2735-3796

مجلس إدارة المجلة

رئيس مجلس الإدارة

أ.د/ عبدالعزيز السيد

عميد كلية الإعلام جامعة بني سويف

رئيس التحرير

أ.م.د/ أماني ألبرت

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

عضوا مجلس الإدارة

أ.م.د/ رشا عادل

وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

أ.م.د/ نسرين حسام الدين

وكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع

نائب رئيس التحرير

أ.م.د/ منى هاشم رئيس قسم الصحافة

مدير التحرير

د/ نهى التلاوي مدرس بقسم العلاقات العامة

سكرتير التحرير

د/ أحمد عطيه مدرس بقسم الصحافة

المسئول المالي والإداري

سارة سيد أحمد

هيئة التحرير من الخارج

أ.د/ محمود علم الدين

أستاذ الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة

أ.د/ محمود يوسف

أستاذ العلاقات العامة كلية الإعلام

جامعة القاهرة

أ.د/ هويدا مصطفى

أستاذ الإذاعة والتليفزيون كلية الإعلام

جامعة القاهرة

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د/ أميمة عمران

أستاذ الصحافة جامعة أسيوط

أ.د/ تيسير أحمد أبو عرجة

استاذ الصحافة جامعة البترا عمان الاردن

أ.د/ حلمي محمود محسب

استاذ الإعلام الالكتروني وعميد كلية

الإعلام جامعة جنوب الوادي

أ.د/ حمدي حسن

عميد كلية الإعلام ونائب رئيس جامعة مصر

الدولية الأسبق

أ.د/ شريف درويش اللبان

أستاذ ورئيس قسم الصحافة جامعة القاهرة

أ.د/ شيماء ذو الفقار

أستاذ الإذاعة و التليفزيون جامعة القاهرة

أ.د/ عادل عبدالغفار

أستاذ الإذاعة و التليفزيون جامعة القاهرة

ومدير الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام

أ.د/ علي السيد عجوة

أستاذ العلاقات العامة والاعلان

جامعة القاهرة

أ.د/ عبدالرحيم درويش

أستاذ الإذاعة و التليفزيون جامعة بني سويف

أ.د/ فوزي عبدالغني

أستاذ الصحافة وعميد المعهد العالي

للإعلام الاسكندرية

أ.د/ محمد سعد إبراهيم

أستاذ الصحافة وعميد المعهد العالي

للإعلام بالشروق

أ.د/ محمد شومان

أستاذ الصحافة عميد كلية الاعلام

الجامعة البريطانية

أ.د/ محمد حسام الدين اسماعيل

أستاذ الصحافة جامعة القاهرة

أ.د/ محمد زين

أستاذ الصحافة جامعة بني سويف

أ.د/ محمود حسن اسماعيل

أستاذ الاذاعة والتليفزيون معهد الدراسات

العليا للطفولة

أ.م.د/ مروى يس

أستاذ الإذاعة والتليفزيون المساعد

جامعة بني سويف

أ.د/ سلوى العوادلي

أستاذ العلاقات العامة والاعلان

جامعة القاهرة

أ.د/ منى محمد سعيد الحديدي

أستاذ الاذاعة و التليفزيون جامعة القاهرة

أ.د/ نجوى كامل

أستاذ الصحافة جامعة القاهرة

أ.د /نرمين خضر

أستاذ العلاقات العامة و الاعلان

جامعة القاهرة

أ.د/ نهى عاطف العبد

أستاذ الإذاعة و التليفزيون

جامعة بني سويف

أ.د/ ليلى عبدالمجيد

أستاذ الصحافة جامعة القاهرة

أ.د/ هبه الله السمري

أستاذ الإذاعة و التليفزيون كلية الإعلام

جامعة القاهرة

أ.د/ وليد فتح الله بركات

أستاذ الإذاعة و التليفزيون كلية الإعلام

جامعة القاهرة

قواعد النشر

١. تقبل المجلة البحوث المتعلقة بمجال الإعلام سواء كان في تخصصات الإعلام التقليدي او الرقمي في مجالات الصحافة والإذاعة والتليفزيون والعلاقات العامة والإعلان والتسويق والراي العام.

٢. ترحب المجلة بنشر المقالات العلمية المتخصصة وترحب بإسهام الباحثين بعرض الكتب والتقارير العلميةوملخصات رسائل الماجستير والدكتوراة المتميزة.

٣. يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى التحكيم من قبل هيئة التحرير ويحق للمجلة بناء على راي اثنين من المحكمين، ويجوز عدم قبول البحث للنشر دون إبداء الأسباب.

٤. البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر.

٥. تكون أبعاد هوامش الصفحة (٢) سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.ونوع الخط في المتن والعناوين للبحوث العربية **Simplified Arabic** وللبحوث الإنجليزية (**Times New Roman**)، بحجم١٤ .ويكون ترقيم صفحات البحث في أسفل الصفحة.

٦. تقبل البحوث باللغتين العربية أو الإنجليزية ويقدم مع البحث ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يتجاوز (٢٠٠) كلمة لكل. يليهالكلماتٌ المفتاحية (**Key Words**) حيث لا تزيد على خمس كلمات.

٧. الأبحاث المقبولة للنشر لا ترد لإصحابها وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرتها المجلة.

٨. أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية، الإصدار السادس. (**American Psychological Association – APA – ED 6th**)

٩. يوقع الباحث على تعهد يفيد تحمله المسئولية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لأخلاقيات البحث في حالة ثبوته (مثل تجاوز الأخلاقيات العلمية المتعلقة بالتعامل مع العينات، والبيانات، والأدوات، وحق الملكية). وأن البحث لم ينشر ولم ولن يقدم للنشر إلى أي جهة أخرى.

١٠. إدارة المجلة غير مسئولة عن الأفكار والآراء الواردة بالبحوث المنشورة في أعدادها وإنما فقط تقع مسؤوليتها في التحكيم العلمي والضوابط الأكاديمية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

هذا هو العدد الثاني من المجلة العلمية لبحوث الاتصال الجماهيري التي تصدرها كلية الاعلام جامعة بني سويف .نقدمة للمهتمين بدراسات وبحوث الاعلام في مصر والوطن العربي.وتغمرنا السعادة ان ننشر في العدد الثاني مجموعة من البحوث والدراسات العلمية المتنوعة التي سارع الباحثون في مصر والوطن العربي الي الاشتراك بها في المؤتمر العلمي الاول لكلية الاعلام جامعة بني سويف في الفترة من السابع الي الثامن من نوفمبر ٢٠٢٠.وقد تنوعت فيها الأفكار والرؤي البحثية الجديدة التي تعالج قضايا ومشكلات المجتمع الملحة،ودور وسائل الاعلام التقليدية والرقمية في التعاطي معها؛ في إطار دور البحث العلمي في خدمة المجتمع ودعم خطط الدولة التنموية في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠.

ويضم العدد مجموعة دراسات بمثابة جهدًا علميًا لمجموعة من الباحثين المنتمين لمؤسسات بحثية واكاديمية مختلفة بما يعكس تنوع الرؤي العلمية المقدمة في مجال دراسات الاعلام بشقية التقليدي

أخيرا نتمني أن تضيف الدراسات المقدمة رصيدا علميا في مجال التراكم العلمي والخبرات البحثيةلكل المهتمين بدراسات وبحوث الاعلام في كليات واقسام ومعاهد الاعلام علي المستوي المصري والعربي.

والله الموفق والمستعان

أ.د.عبد العزيز السيد

رئيس مجلس الادارة

كلمة رئيس التحرير

تنطلق المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري برؤية تسعى لتحقيق التميز العلمي والريادة فيما يتعلق بنشر الأبحاث المتعلقة بالإعلام والاتصال إقليمياً ودولياً.

وبرسالة أساسية هي دعم الإبداع الفكري وفق المعايير الدولية بأطر الأصالة والدقة والمنهجية.

وتنطلق المجلة بعد سنوات من إنشاء كلية الإعلام عام ٢٠١٣، وجاء إطلاقها تماشياً مع المحور الرابع لرؤية مصر ٢٠٣٠ المعرفة والابتكار والبحث العلمي، كركائز أساسية للتنمية المستدامة والاستثمار في البشر، وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية.

ويأتي الهدف الرئيس من المجلة كمنصة تجمع بحثي تكفل التواصل العلمي الخلاق، لتجميع رؤى باحثي الإعلام بمختلف تخصصاته وفروعه ونشر وعرض نتائج وتوصيات الدراسات المبنية على أسس علمية منضبطة للاستفادة منها في تطوير الواقع، ما يساهم في إطلاق رؤية استراتيجية متكاملة شاملة للإعلام ومن أجل صياغة رؤية مستقبلية لتطوير بحوث الإعلام.

وسنحرص في المجلة على تقديم دراسات ذات أصالة علمية مبنية على عدم التكرار والاختلاف والتميز واستكشاف موضوعات مدروسة باستخدام منهجية أصيلة وفي نفس الوقت تعتمد التجديد والابتكار والإبداع لخلق رصيد معرفي تراكمي يسمح بتكوين رؤى تفصيلية دقيقة تقود إلى الفهم الأعمق للمشكلات، ورؤى استراتيجية متكاملة يمكن أن تكون إطارًا مَعْرِفِيًّا لصناعة قرارات رشيدة، تساهم في خلق تغيير إيجابي في المجتمع.

وتسعى المجلة أيضا لرصد وتحليل الاجتهادات والإضافات المعرفية والنظرية والمنهجية في الدراسات الإعلامية العربية والأجنبية لتقديمها كرؤية استراتيجية تنطلق منها الممارسات الإعلامية. ولتحتل مكانة في التصنيفات الدولية.

ويضم هذا العدد مجموعة من الأبحاث الهامة في مجال الإعلام وهي:

الدراسة الأولي... الإعلام العربي والأمن القومي: الرؤى والتحديات...نحو أجندة إعلامية مستقبلية

الدراسة الثانية ... الاتجاهات الحديثة في بحوث استخدامات مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيراتها الاجتماعية والنفسية

الدراسة الثالثة ... تعرض مستخدمي موقع فيس بوك للصفحات الإسرائيلية الموجهة بالعربية وتأثيرها على هُوِيَّتهم الثقافية

الدراسة الرابعة ... دور صحافة المواطن فى نشر ثقافة التسامح

الدراسة الخامسة ... استخدام المراهقين لمواقع التواصل الاجتماعي وإدراكهم لأضرار التنمر الإلكتروني

الدراسة السادسة ... معالجة الصحف الالكترونية لقضية التنمر الالكتروني وانعكاساتها علي تعرض طلاب المدارس الفنية لمواقع التواصل الاجتماعي

الدراسة السابعة ... تقييم فعالية اعلانات الصفحات الرسمية للشركات عبر موقع التواصل الاجتماعي ودورها في بناء هوية العلامة التجارية مقارنة بالوسائل التقليدية الفيس بوك نموذجًا

الدراسة الثامنة ... الحجج في الخطب السياسية "خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول نقل السفارة الأمريكية وإعلانه القدس عاصمة لإسرائيل كنموذج

الدراسة التاسعة...التناول الصحفي لقضية سد النهضة فى الكاريكاتير فى المواقع الاخبارية المصرية

الدراسة العاشرة ... الاستراتيجيات الاتصالية للعلاقات العامة الرقمية ودورها في تعزيز الثقافة التنظيمية في الشركات متعددة الجنسيات

الدراسة الحادية عشر ... صورة المرأة كما تعكسها الإعلانات الالكترونية

رئيس التحرير

أ. م. د. أماني ألبرت

محتويات العدد

- الإعلام العربي والأمن القومي: الرؤى والتحديات...نحو أجندة إعلامية مستقبلية ٩
  أ. د مبارك بن واصل الحازمي
- الاتجاهات الحديثة في بحوث استخدامات مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيراتها الاجتماعية والنفسية ٤٧
  أ.م.د. إسلام أحمد أحمد عثمان
- تعرض مستخدمي موقع فيس بوك للصفحات الإسرائيلية الموجهة بالعربية وتأثيرها على هُوِيَّتهم الثقافية ٩٨
  د.إسماعيل عبدالرازق رمضان الشرنوبي
- دور صحافة المواطن فى نشر ثقافة التسامح ١٤١
  د. أحمد محمد إبراهيم
- استخدام المراهقين لمواقع التواصل الاجتماعي وإدراكهم لأضرار التنمر الإلكتروني ١٦٧
  د. أحمد محمد رفاعي، د. أسامة محمد عبدالرحمن
- معالجة الصحف الالكترونية لقضية التنمر الالكتروني وانعكاساتها علي تعرض طلاب المدارس الفنية لمواقع التواصل الاجتماعي ١٩٦
  د. شريهان محمود أبوالحسن
- تقييم فعالية اعلانات الصفحات الرسمية للشركات عبر موقع التواصل الاجتماعي ودورها في بناء هوية العلامة التجارية مقارنة بالوسائل التقليدية الفيس بوك نموذجًا ٢٣٩
  د.رضا فولي عثمان
- الحجج في الخطب السياسية "خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول نقل السفارة الأمريكية وإعلانه القدس عاصمة لإسرائيل كنموذج" ٢٧٢
  د.محمد فيض

- التناول الصحفي لقضية سد النهضة فى الكاريكاتير فى المواقع الاخبارية المصرية ٣٠٣
  د. محمد عثمان حسن، د. أحمد محمد رفاعي
- الاستراتيجيات الاتصالية للعلاقات العامة الرقمية ودورها في تعزيز الثقافة التنظيمية في الشركات متعددة الجنسيات دراسة تطبيقية ٣٣١
  ساره شعبان حسن زغلول
- صورة المرأة كما تعكسها الإعلانات الالكترونية (دراسة تحليلية علي عينة من إعلانات موقع فيسبوك) ٣٨٠
  د. أمنية بكري صبرة امين الجبلي

الإعلام العربي والأمن القومي

الرؤى والتحديات...نحو أجندة إعلامية مستقبلية

أ. د مبارك بن واصل الحازمي

أستاذ الاتصال والإعلام جامعة الملك عبد العزيز جدة

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوعاً حيوياً ربما لم يطرق من قبل حسب علم الباحث بوصفه إحدى الأزمات المحلية والإقليمية والدولية التي يواجهها المجتمع الدولي والمحلي والإقليمي بصفة عامة ومجتمعنا العربي بصفة خاصة. وتتمحور الدراسة حول توضيح وإظهار أن وسائل الإعلام عامة والالكتروني الجديد خاصة يحتاج في تناوله وعرضه لكافة القضايا من خلال الالتزام بضوابط المسؤولية الاجتماعية بشكل أكثر عمقاً، وبآليات تراعي البعد الإنساني بما يخدم رغبة القارئ في الحصول على المعلومة، وبما يتوافق أيضاً مع مشاعر الجمهور، وقيم المجتمع، واعتبار الأمن القومي.

سوف يتناول الباحث في دراسته هذه العلاقة بين الإعلام والأمن القومي من خلال الإعلام الأمني مبيناً مفهومه ووظائفه وإشكالياته ومعوقاته لوضع استراتيجية للأمن القومي، ودوره في المجتمع. كما سيقوم الباحث بالتعريف للأمن القومي من جوانبه المتعددة القانونية والاجتماعية والسياسية والعسكرية الخ.

وقد خرج الباحث بالعديد من النتائج منها:

١-مواقع التواصل الاجتماعي وسائل يستخدمها من يشاء، لنشر الأخبار والآراء بشكل مكتوب أو مسموع أو مرئي، "متعدد الوسائط.

٢-استخدم الشباب شبكات التواصل الاجتماعي للدردشة ولتفريغ الشحن العاطفية، ومن ثم أصبح الشباب يتبادلون وجهات النظر الثقافية والأدبية والسياسية.

٣-تعدّ مواقع التواصل الاجتماعي إعلاماً بديلاً ويقصد به ''الموقع الذي يمارس فيه النقد''.

٤-لا تمثل مواقع التواصل الاجتماعي العامل الأساس للتغيير في المجتمع، لكنها اصبحت عامل مهم في تهيئة متطلبات التغيير عن طريق تكوين الوعي.

٥-اصبحت تتشكل بفضل شبكة الإنترنت فضاءات تواصلية عدة هي بمثابة أمكنة افتراضية، وإن من بين مزاياها نهاية فوبيا المكان.

الكلمات المفتاحية: ١- الإعلام العربي ٢- الأمن القومي

مقدمة:

إن الأحداث الأخيرة المتسارعة التي شهدها العالم، وخاصة منها المنطقة العربية ساهمت في ضرورة إعادة التفكير في مجال الإعلام والاتصال وإعادة النظر في مهامه ووظائفه التقليدية التي أُنشئ من أجلها في علاقته بالمجتمع ودوره الجديد على مستوى العلاقات الدولية بعد أن اختلطت الأمور بعض الشيء، مع تطور التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات بصورة رهيبة خلال السنوات القليلة الماضية، مما جعلت الشعوب غير المواكبة لهذه التطورات وغير المنفتحة على تعديل التشريعات، لقمة سهلة أمام ماكينات وسائل الإعلام الدولية التي تعمل بصورة ذكية وبإمكانيات ضخمة، بحيث يصعب على بعض الدول التفريق بسهولة بين الإعلام الموجه من جهة، وحق شعوبنا في الحصول على الأخبار والمعلومات وحق ممارسة حرية الرأي والتعبير من جهة أخرى.

وأكدت هذه المتسارعات والتطورات على أنه لا يمكن في الوقت الراهن لأي بلد مهما كان حجمه العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، أن يغفل الدور المحوري الذي تلعبه وسائل الإعلام والاتصال داخل المجتمع أو في تفاعله مع المجتمعات والدول الأخرى.

إن من حقّ أي دولة حماية نفسها من خطر سلاح تدفق المعلومات المغلوطة والافتراءات الباطلة التي لها انعكاسات خطيرة على مستقبل الدولة والأمن القومي، لأن من حقّ الدولة أن تحمي نفسها من شبكات الإعلام والاتصال الداخلية والخارجية التي لا تحترم القوانين أو تمثّل خطراً على أمنها الوطني. إن الأمن القومي لم يعُد قاصراً على البُعد العسكري التقليدي، ولكنه اتسع ليضُم عدة أبعاد أخُرى مثل التي تتعامل مع تهديدات مختلفة عن الحرب بمفهومها المتعارف عليه. ولكنها لا تقل أهمية عن العدوان العسكري المباشر، بل ربما تفوقه أهمية، باعتبارها تهديدات غير مباشرة يُمكنها أن تؤدي إلى الخلل في بنية المجتمع والدولة معاً: مثل الاستخدام السيئ أو الغير مسئول لوسائل الإعلام، وأيضاً الاختراق الإعلامي، والحرب الإلكترونية.

ومن ثم يجب القول بأن مفهوم الأمن القومي، يُعد مفهوماً جماعياً، أي أن جميع جهات الدولة المعنية، يُحتَم عليها الحفاظ على الأمن القومي في ظل انفتاح الحدود والفضاءات وعدم سيطرة الدولة على سلطة حركة الفكر والثقافة.

إن الأمن القومي يعد أساس وجود الدولة وهدفاً من أهداف سياستها العليا التي تتمثل في الدفاع عن مصالحها القومية.

والأمن الإعلامي القومي هو أحد عناصر قوى الدولة الشاملة، وأحد مجالات الأمن القومي والسيادة الإعلامية لدولة ما هي امتداد لسيادتها السياسية والعسكرية فوق أراضيها، فلم يعد الإعلام أداة تابعة للعمل السياسي بل يدخل في صميم العمليات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي للدولة وبمختلف المستويات.

وأنا هنا لا أقصد فرض رقابة على وسائل الإعلام العربية ولكن أعني متابعتها فالمتابعة لا تعني الرقابة، بجانب أن المتابعة يمكن أن تكون من داخل القنوات والمؤسسات الإعلامية نفسها لتحقيق أهدافها بما يتماشى مع القومية العربية والأمن القومي العربي.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على الوضع العام للإعلام العربي وعلاقته بالأمن القومي في مجتمعاتنا العربية بإيجابياته وسلبياته ودور الحكومات في دعمه أو تقييده، كذلك فعالياته في مسيرة العمل العربي المشترك وتأثيره على الرأي العام المحلي والعربي والعالمي لما فيه خير شعوبها وقضاياها. كما ترجع الأهمية في رسم خريطة طريق للحفاظ

على الأمن القومي في ظل انفتاح الحدود والفضاءات وعدم سيطرة الدولة على سلطة حركة الفكر والثقافة. وفي هذا الإطار حرصت على المشاركة بهذه الدراسة في مؤتمر جامعة بني سويف ممثلة في كلية الإعلام التي تقوم بتنظيم المؤتمر العلمي الدولي الأول: (الإعلام العربي في ظل المنافسة الرقمية وحروب الجيل الرابع-رؤى واقعية وتحديات مستقبلية) ويشارك في المؤتمر عدد من الباحثين من مختلف أنحاء الدول العربية بأوراق علمية ترصد واقع صناعة الإعلام العربي في ظل البيئة التنافسية الرقمية وتأثيرات حروب الأجيال في الإعلام العربي وأساليب التوعية بأدواتها. كما يتضمن المؤتمر مائدة مستديرة تجمع بين الإعلاميين والأكاديميين لبحث الاتجاهات الحديثة في صناعة الإعلام وانعكاساتها على الإعلام العربي ودور الإعلام العربي في الأمن القومي لمواجهة التطرف الفكري والشائعات والتجنيد الالكتروني.

تعريف الدراسة:

قد يعترض البعض على الفصل بين ما هو قومي، وما هو إعلامي، باعتبار الإعلام جزءاً وأداة من أدوات تحقيق الأمن القومي لأي بلد، وهذا صحيح، لكن التجارب أثبتت أن هناك حصصاً إعلامية، شكلت تهديداً حقيقياً للأمن القومي في بلد بعينه أو لمجموعة بلاد بعينها، والأمثلة والأدلة كثيرة.

الشيء الآخر أن معظم الذين تحدثوا عن «الأمن القومي العربي» مثلاً، أفاضوا في كثير من المجالات التي تسهم في تحقيق الأمن القومي، مثل ما هو اقتصادي، وما هو عسكري، والأمني حتى البيئي، والغذائي، ونسوا أو تناسوا ما هو إعلامي.

الغاية من هذا الطرح إيجاد ما يجمع بين الاثنين، الأمن القومي، والأمن الإعلامي، كمصطلحين في احتياج إلى وثيقة زواج، تشرعن العلاقة التي هي قائمة بالفعل.

بالإضافة إلى أننا في حاجة إلى نظرة واقعية، تعترف بإخفاق الإجماع العربي عن فهم واحد للأمن القومي العربي، بل تعترف أيضاً باستحالة تحقيقه، لأننا نعيش زمن من التنافر العربي، بل الصراع العربي العربي.

ولكن كيف ننتقل بهذا الطرح من مربع التنظير العقيم إلى مربع التحقق القابل للتطبيق الفعلي؟

كان مفهوم الأمن القومي في بدايته قائماً على فكرة حماية الدولة من أخطار الداخل والدفاع عن مصالحها أمام أخطار وتهديدات الخارج. فإذا كانت حقبة الحرب المسلحة والحرب الباردة ربطت مصطلح الأمن القومي، باعتباره «دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية»، فإن حقبة ما بعد الحرب الباردة توسعت في تعريف الأمن القومي لكل دولة، وهنا أشير إلى تعريفين أراهما مهمين.

الأول هو تعريف «تريجر وكرننبرغ» الذي يرى: أن الأمن القومي هو: «ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية». أهمية هذا التعريف في اعتقادي تؤكد أن العامل القيمي لا يقل عن العامل العسكري في تحقيق الأمن القومي، والإعلام جزء قيمي مهم.

التعريف الثاني هو لـ «هنري كيسنجر» فهو يرى: أن الأمن القومي: «أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقّه في البقاء». وهذا تعريف متناقض مع التعريف السابق لأنه متجاوز للقيم، بل تعريف يسعى إلى خلق الصراعات.

لم يكن العالم العربي بعقوله وسياسيّيه بعيداً عن الأمن القومي كعلم ولا كسياسة، فكثير من الكتّاب أسهموا في تكريس مبادئ وتعريفات وشروط وتحديات للأمن القومي العربي، وانتهوا إلى تعريفه: «بأنّه قُدرة الأمّة العربية على حفظِ إنجازاتها وأسسها ومبادئها من الأخطار والتهديدات التي تواجهها، سواء أكان تهديداً يخصُ قُطراً عربيّاً مُعيّناً أم يخصّ الأمّة العربيّة كلها».

إذن كيف تتحقق تلك الوثيقة المرادة لتحقيق الأمن القومي الإعلامي العربي؟

هذا ما سوف نتناوله في دراستنا هذه بعون الله

أهداف الدراسة:

تدور أهداف البحث حول التعريف بالتالي:

- أهمية تأثير الإعلام في تشكيل الوعي الجمعي واتجاهات الرأي العام.
- واقع تدفق المعلومات وإدارة المحتوى الإعلامي في المؤسسات في ظل التنافسية الرقمية.
- أهمية وعي القائمين على الإعلام بمفهوم الأمن القومي.
- مناقشة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على البيئة الإعلامية والجمهور العربي.
- الإعلام الالكتروني ودوره في تهديد الأمن القومي واستقرار الوطن.
- استشراف مستقبل الإعلام العربي في ظل التحولات الرقمية.

محاور المؤتمر:

تدور محاور المؤتمر حول:

- صناعة الإعلام العربي في ظل البيئة التنافسية الرقمية.
- مستقبل الإعلام العربي في ظل التحولات الرقمية.
- الإعلام العربي والأمن القومي.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من فرضية رئيسية هي:

تأثير الاعلام الجديد في ضوء الارهاب الإلكتروني علي أمن واستقرار وتنمية المجتمع المحلي والاقليمي والدولي. من المهم جداً أن نبين الجدلية الأساسية لفرضية البحث المعروض أمامكم وهذه الفرضية تقوم على الإشكالية الأساسية للأدوار الوظائفية في القرن الواحد والعشرين وخاصة تلك التي تمس كرامة الفرد وحياته، وتتمثل الأهداف القومية للرؤية الاستشرافية في تجسيد مفهوم إعلام الدولة والشعب، والمحافظة على كيان الدولة ووحدة الوطن وسلامة أراضيه وحرية المواطنين وبناء جبهة داخلية متماسكة، والتمسك بالهوية العربية والإسلامية للدولة وتعزيز مكانتها الدولية والإقليمية، وتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات بما يحقق رفاهية المواطنين وتأييدهم لنظام الحكم ، ومواكبة جهود الدولة لبناء مستقبل مشرق، والارتقاء بمستوى الرسالة الإعلامية.

ومنها الفرضيات الفرعية الاتية:

١-الفرضية الاولي: ما هو الاعلام الجديد في مفهوم الإرهاب الإلكتروني.

٢-الفرضية الثانية: مدي تأثير التفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي على المتلقي وردود افعالها تجاه مجتمعهم.

٣-الفرضية الثالثة: المسؤولية الإعلامية ودورها في ملاحقة هذا الاعلام الجديد ومواجهة الارهاب الالكتروني.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الراهنة على منهجية المنهج التحليلي الوصفي في تحليل الاعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي والامن القومي ومدي تأثيره على المجتمع وأمنة. ومن الأهمية بمكان أن تستند البحوث والدراسات للقواعد النظرية العلمية التي تساعد الباحث علي توجيه بحثه إلى الأسباب التوضيحية والعوامل المفسرة لموضوع البحث كما هي في دراستنا الراهنة.

الأمن القومي والإعلام الأمني

أن وسائل الإعلام المختلفة بما لها من دور فعال وحيوي في المساهمة في تشخيص المشكلات الاجتماعية وبما تملكه من تعاون هذه الوسائل الإعلامية مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة وذلك لإلقاء الضوء على هذه المشكلات الاجتماعية والمساهمة في حلها ومعالجتها وتأثيرها على الجمهور، لمواجهة المشاكل الاجتماعية، وفقا للأسس والأساليب العلمية الدقيقة.

يُعد الأمن القومي أساس وجود الدولة وهدف من أهداف سياساتها العُليا، التي تتمثل بالدفاع عن كيانها في المحيط الخارجي والداخلي، لتأمين أيديولوجياتها، وتعزيز استقلالها السياسي والانسجام الاجتماعي، وضمان الوحدة الوطنية والقومية للدولة ضد الأخطار. وهو المفهوم الذي يدور حول فكرة أمن الوطن، والمواطن في ذات الوقت، بمعنى أن أي ضرر يلحق بأحد أنشطة الدولة، أو مؤسساتها الحيوية، ينعكس بالطبع عليها وعلى أفرادها. وهو أيضاً الجهد اليومي الذي يصدُر من الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دفع أي تهديد، أو مُحاولات للإضرار بتلك الأنشطة.

يعد مفهوم الأمن أحد المفاهيم التي تتشعب دلالتها، حيث يتسع هذا المفهوم ليشمل مضامين متعددة تتداخل مع شتى أنظمة الحياة، ليشمل الإصلاح الاجتماعي، والارتباط بالقضاء والعدل والتربية والإرشاد، كما أن لفظ ''الأمن ''هو من الألفاظ ذات الدلالات الواضحة البينة، إذ تُعرف حقيقته عند النطق به، ولكن شدة وضوحه وكثرة استخدامه وكثرة تعريفاته واشتقاقاته، قد أضفت عليه شيئاً من الغموض. إضافة إلى عدم إطلاع قادة الأجهزة الإعلامية والصحفية على حجم المخاطر الأمنية المحيطة بالبلاد وتحديات الاستقرار الأمني، وعجز الأجهزة الإعلامية عن تقديم صورة متكاملة عن حالة الأمن في العديد من الدول العربية وجهود الأجهزة الأمنية في دعم الأمن والاستقرار، وضعف توصيل رسالة الأمن المجتمعي ومساهمة المواطنين في إرساء دعائم الأمن. ثم عدم تمكن أجهزة الإعلام في مواجهة المشكلات الاجتماعية والأمنية الطارئة والتي تؤثر سلباً على المجتمع كظاهرة التسول والتشرد، بجانب التباين في تحديد أولويات الإعلام الحكومي والإعلام الخاص. إضافة لضعف التنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأمنية خاصة في مجال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات ومهددات الأمن القومي وضعف مواجهته الدعاية المضادة. وضعف التأهيل الإعلامي المتخصص في القضايا الأمنية خاصة في مجال الإعلام الأمني. وضعف التخطيط الإعلامي الأمني. وضعف البرامج التي تهتم بالسلوك الإيجابي المنتج. وضعف الاهتمام بالتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.

وأيضاً غياب الرؤية الإعلامية الأمنية الشاملة وتواضع الإنتاج الإعلامي الأمني التوعوي. ومحدودية الاهتمام بمشاكل المواطن الأمنية عبر أجهزة الإعلام. وتواضع معالجة القضايا الأمنية عبر وسائل الإعلام. والافتقار لإنتاج إعلامي وطني بجودة عالية يحمي من الاختراق الثقافي والاستلاب المعلوماتي.

يظل السؤال قائماً للإجابة على تعريف متفق عليه للأمن القومي بعيداً عن التشنج وإلقاء اللوم على أحد أو جهة ويظل الطلب قائماً أن الكل له يد في تأمين الوطن فما ورد يوضح موضع أي فرد في منظومة حماية الوطن وتأمينه عن المخاطر وليبقى التنافس السياسي قائماً وليحكم من يحكم ولكن ماذا سيحكم إذا فرط الجميع في أمن الوطن وسلامته؟

إذن أصبح **للإعلام الأمني** دور بالغ الأهمية والحيوية في المجتمع، وركيزة أساسية لدعم وتنمية الحس الأمني والوقائي لدى الأفراد من خلال تعاونهم في حفظ الأمن والاستقرار، إضافة إلى أن الإعلام الأمني أصبح وسيلة لتوسيع الآفاق المعرفية لأفراد المجتمع بحيث يكونوا على اتصال مباشر مع الأحداث. وقد حدث تغيير جذري وعميق في مفهوم المسؤولية الأمنية بحيث أصبح الأمن مسؤولية تضامنية يسعى الأعلام لتحقيقها في المجتمع.

من المهم جداً أن نبين الجدلية الأساسية لفرضية البحث التي تقوم على الإشكالية الأساسية للأدوار الوظائفية في القرن الواحد والعشرين وخاصة تلك التي تمس كرامة الفرد وحياته. إن الموضوع الأمني واسع وشامل، تبعا لما يفرضه المفهوم الحديث للأمن من اهتمامات متعددة، فقد يكون الموضوع حساسا لما قد يترتب عليه من أُثار تطال المجتمع وأفراده وهيئاته المختلفة، قد تهتز صورة المجتمع أو النظام أو إجراءاته التنفيذية من خلال الحديث مثلاً عن عدم الجدية في مواجهة الانحرافات. أو يكون الموضوع دقيقاً وذا مزالق خطرة، وبذلك يفترض توخي أقصى درجات الدقة في اختيار الموضوع المطروح وفي تحديد الطرق المناسبة للمعالجة في المراحل المختلفة، إضافة إلى الدقة في اختيار المعلومات وفي تحديد المواقف منها أو الاستنتاجات، أو قد يكون موضوعاً موجهاً حيث أتى أغلب الموضوعات الأمنية تعرض غالباً لدفع المجتمع لاتخاذ سلوك معين ضد ما تتناوله، مثل الدعوة لاتخاذ سلوك معين ضد الانحراف والمنحرفين، إضافة إلى تهيئة المجتمع لتقبل ما يتخذ من إجراءات ضد المنحرفين.

إن المواثيق الأخلاقية لا يلتزم بها كثير من الإعلاميين، ولذلك تظل مجرد نصوص جامدة، وذلك لأنه ليس هناك عقوبات يتعرض لها الإعلامي الذي لا يلتزم بهذه الأخلاقيات، أو ينتهكها، ولذلك توصف المواثيق الأخلاقية، بأنها (بدون أنياب)، وأنها قليلة الأهمية، وبالرغم من المحاولات التي بذلت للبحث عن وسائل لتوقيع عقوبات على عدم الالتزام بالأخلاقيات إلا أنها تظل عقوبات لا قيمة لها، ولا تؤدي إلى الالتزام بالأخلاقيات. حق حرية التعبير هو حق كل إنسان في أن يعبر عن رأيه بكل موضوع، بكل وقت، بكل مكان وبكل وسيلة. حرية التعبير تتضمن حريات أخرى مثل حرية الصحافة، حرية الإعلان وحرية التظاهر. ولحرية التعبير يوجد وجه آخر وهو "حق الجمهور في المعرفة" وهو حقنا في سماع آراء الآخرين أي حق طلب المعلومات وتلقيها. بالرغم من أهمية حق حرية التعبير في النظام الديمقراطي هذا الحق ليس حقاً مطلقاً فأحياناً تتضارب حرية التعبير مع قيم وحقوق أخرى هامة في المجتمع الديمقراطي.

الإعلام واستراتيجية الأمن القومي

إن منظومة الأمن القومي تشمل فيما تشمل كل ما من شأنه أن يؤثر على استقرار البلاد وعلى رفاهية شعبها وعلى دور البلاد في محيطيه الإقليمي والدولي، عليه فإن مفهوم الأمن القومي يغطي السياسة نظاماً وأجهزة وممارسة، والتشريعات دستوراً وقوانيناً وحقوقاً وواجبات والاقتصاد موارد وإدارة، وعلاقة الدولة بالمجتمع بتباين مكوناته، وعلاقة الدولة بالحكومة، ثم علاقة الحكومة بالمجتمع وما يحكم هذه العلاقات من حقوق وواجبات وما تقتضيه إدارة هذه العلاقات من اعتراف متبادل وشفافية وثقة، وعلاقة الدولة بجيرانها، ودور الدولة في العالم. إن مفهوم الأمن القومي يتمشى مع طبيعة واستراتيجية المرحلة الحالية والمقبلة، ويمكن التعبير عنه بأنه: **"هو فلسفة يتبعها النظام السياسي والاجتماعي، وصولاً إلى تطبيق أنماط اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية وسياسية مختلفة بهدف تحقيق أعلى معدلات من التنمية والحماية والأمن للمجتمع أو للجسد الاجتماعي للدولة"**.

كان الاعلام في بداية ظهوره يهتم بمجالات معينة فقط، وكانت محدودة بوسائلها وتأثيراتها، لكن الامر لم يتوقف عند ذلك، بل فاقت تطوراتها كل التصورات بفضل التطور المذهل لوسائل الاتصال من جهة، وقدرة الاعلام على التعبير عن مختلف المجالات.

لذا فقد اتسعت مجالات الاعلام بصورة واضحة بحيث شملت الصحة والتعليم والأمن والدفاع والاقتصاد والبيئة والمناخ والعلوم... وغيرها. كما شملت بلغتها الشرائح والمستويات كافة حتى باتت من أهم أدوات المعرفة في العصر الراهن. وكان ذلك نتيجة للتطورات الكبيرة التي طرأت على التكنولوجيا وتقنيات الاتصال والإعلام والتي جعلت من العالم يبدو وكأنه قرية الكترونية صغيرة، وأصبح الإعلام محوراً أساسياً لمختلف القضايا الأساسية، وازدادت أهميته بوسائله المختلفة

في المجتمع في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها بما في ذلك المجال الأمني، اذ لحقت تلك التطورات بالظواهر الأمنية ذاتها، والظواهر التي تتعامل معها الأمر الذي تطلب تحديثاً وتطويراً مستمراً للسياسات الأمنية وللأساليب والوسائل والتقنيات التي تستخدمها في تعاملها مع هذه الظواهر.

يعد مفهوم الامن المعاصر من اهم المفاهيم العامة بسبب ارتباطها المباشر بحياة وكرامة الأفراد والجماعات وسلامة المدنية واستمرارها، وهذه التحديثات التي حصلت على مفهوم الامن جعلته مسؤولية عامة قبل كل شيء مع الابقاء على خصوصية اعتباره وظيفة محددة لجهاز أمنى تمثل اهم واجهات السيادة للأمة بوصفها صمام الأمان للمجتمع.

ان اتخاذ الامن أبعاداً عامة من جهة. وتوسع مجالاته الادراكية إلى الكثير من المجالات كما في الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والامن الفكري والامن المعلوماتي والامن المناخي والامن الدولي والأمن الاقليمي و....غيرها كثيراً، جعلها مفهوماً واسعاً بحاجة إلى الكثير من الوسائل والأدوات، ولم تعد استخداماتها حكراً على الأجهزة الأمنية.

لذا يتبين مما سبق ان العلاقة بين الأمن والإعلام هي علاقة ارتباطية، فالإعلام بوسائله المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية يلعب دوراً بارزاً ويؤثر بفعالية في دعم نشر المعرفة الأمنية ويساعد عمل الأجهزة الأمنية على كافة المستويات، بل أصبح الإعلام بلا منازع صاحب الدور الأكبر في التوعية بأبعاد القضايا الأمنية، من خلال التغطية الاعلامية.

ومن خلال الاسهام في بناء المواطن وتحصينه ضد أي غزو اعلامي أو فكري معاد، فضلا عما يقوم به من دور مهم في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين واستيعابهم لما يدور على الساحة الداخلية، حيث يتناول القضايا الوطنية التي تؤثر في قدرات الدولة السياسية، من خلال الشرح والتحليل لهذه القضايا وتعريف المواطن بأسبابها واسلوب التعامل معها، وبهذا فأن العلاقة الوثيقة بين الأمن والإعلام تشكل عنصر الأمن والاستقرار في المجتمع.

اذن أصبح للأعلام الأمني دور بالغ الأهمية والحيوية في المجتمع، وركيزة أساسية لدعم وتنمية الحس الأمني والوقائي لدى الأفراد من خلال تعاونهم في حفظ الأمن والاستقرار، اضافة إلى أن الإعلام الأمني أصبح وسيلة لتوسيع الآفاق المعرفية لأفراد المجتمع بحيث يكونوا على اتصال مباشر مع الأحداث. وقد حدث تغيير جذري وعميق في مفهوم المسؤولية الأمنية بحيث أصبح الأمن مسؤولية تضامنية يسعى الاعلام لتحقيقها في المجتمع.

دور الإعلام في الأمن القومي:

يلعب الإعلام دوراً رئيساً وفاعلاً في الأمن القومي وأول ملامح هذه الفاعلية العمل على بناء الروح الوطنية وتقويتها لدى المواطن إيماناً ثم دفاعاً عنها من خلال استراتيجية إعلامية للدولة بناءً لدولة قوية ومتطورة لتلعب دوراً في محيطها الإقليمي والدولي مع التركيز على التربية الوطنية في ضوء المفهوم الشامل للمواطنة.

إن الأمن القومي العربي يواجه مجموعة من التهديدات الداخلية أهمها: غياب الاستقرار السياسي، ووجود مخاطر في مجال الأمن الغذائي، والمشاكل المائية، وضعف القدرات العسكرية والتعاون العسكري للدول العربية، ومجموعة من التهديدات الخارجية أهمها: القيود التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبعض بلدان أوروبا وتهديداتها، وتراجع إمكانات النظام العربي في النسق الدولي لصالح إسرائيل، العولمة وتهديد الأمن الثقافي العربي. والأمل معقود على الزعماء والشعوب العربية وقادة الرأي تكثيف الجهود الأمنية والعسكرية لتحقيق الأمن كمصلحة مشتركة من خلال تبادل وتنسيق الخطط ضمانا للأمن الجماعي، والعمل على تطوير القوات المسلحة العربية، ووضع خطة عربية للقيام بصناعة سلاح عربي، وضرورة تطوير النظام التعليمي والثقافي، والوحدة الاقتصادية، وتكامل القوانين والتشريعات الخاصة بالأمن العربي، وكذلك توحيد التشريعات الخاصة بأجهزة ووسائل الإعلام، والعودة إلي معاهدة الدفاع العربي المشترك، وميثاق التضامن العربي والخروج من عباءة الغرب وغيرها.

ويتشكل الأمن القومي من ضمان البقاء القومي وحماية المصالح القومية الحيوية. وعنصر الحفاظ على الوجود حاسم الأهمية بالعلاقة مع هدف ضمان الأمن القومي فهذا العنصر موجود بانتظام وتشارك فيه الأقطار كافة، وهو عنصر دائم يحتوي العديد من المسائل المتعلقة بالوجود القوميُ تراوح ما بين البقاء الجسدي والحرية والحياة الاقتصادية والثقافة الروحية وهذا العنصر هو البعد الموضوعي للأمن القومي أما المصالح القومية الحيوية فهي العنصر الذاتي وهذا العنصر فريد في حالة كل نظام له تقاليده وتطلعاته وظروفه المتميزة وتقوم كل دولة بين حين وآخر بتحديد ما تعتبره مصالحها الحيوية التي تبرر سياساتها، وتستهدف الحيلولة دون تطورات غير مرغوبة تؤثر عليها، وليس هناك ما يدعو إلى توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل المدى الكامل للأفعال العنيفة التي قد تقوم بها الأمم أياً كانت إنجازاتها أو خسائرها فهناك نقاط تماس أو جوانب تتلامس أو تتداخل فيها المصالح القومية الحيوية مع الوجود القومي كما في حالة الحروب التي تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من الأمن، إلا أنه يُفضل قصر مفهوم الأمن القومي بالتحديد على مجال الوجود القومي.

مفهوم الاعلام الامني:

تتعدد التعريفات التي تناولها الباحثون حول مفهوم الإعلام الأمني، وذلك تبعاً لتعدد آرائهم ووجهات نظرهم في تناولهم للمفهوم، هناك في الحقيقة ثلاثة توجهات يحاول كل توجه أن يعرف الإعلام الأمني وفقاً لرؤياه الخاصة. **التوجه الأول يرى:** أن الاعلام الأمني أحد الفروع التخصصية للإعلام، وتشير إحدى الدراسات في هذا السياق إلى أن الإعلام الأمني (يعد فرعاً من فروع الإعلام المتخصص الذي يهدف إلى إخبار الجمهور أو قطاع معين منه بموضوعات تخص الأمن ويقوم به رجال الأمن ذاتهم، كما يقوم به رجال الإعلام إذا كان الأمر يتعلق برجال الأمن). وفقا لذلك يقترب مفهوم الإعلام الأمني من زاوية معينة وهي التي ركز عليها الباحثون وافترضوا أنها تمثل المحور الرئيسي للمفهوم، والحقيقة أن مفهوم الإعلام الأمني يرتبط (بمفهوم الإعلام) و(بمحتوى الرسالة الإعلامية) المتخصصة التي تقوم عليها و(بالوظائف الموكلة إليه) و(بالجمهور المستهدف). فمن حيث مفهوم الإعلام، يرى البعض أنه: عملية الإخبار أي نقل الرسالة من جهة إلى أخرى من خلال أداة أو وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري التي تجعل عملية الاتصال لا تتجه إلى شخص معين وإنما إلى جمهور متسع ومن ثم فالإعلام في جوهره هو شكل من أشكال الاتصال). وهناك رأي آخر يقول بأن: (الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب بصدد واقعة معينة أو مشكلة من المشكلات حيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم) وهو ما يعني أن الإعلام يقوم بالإقناع عن طريق المعلومات والأرقام والإحصاءات والحقائق فالإعلامي ليس له غرض معين فيما ينشره أو يذيعه على الناس فهو يقدم حقائق مجردة وهذا ما يميزه عن رجل الدعاية ومن هنا يمكننا القول بأن: (الإعلام في جوهره نمط من أنماط الاتصال الجماهيري الذي ينقل الواقع القائم كما هو إلى جمهور متسع مختلف من حيث الخبرات والتوجهات والقيم).

بينما يرى أصحاب **التوجه الثاني:** ان الاعلام الأمني في الأصل هو الاستخدام المهني للإعلام من قبل الأجهزة الامنية اذ كما تشير التعريفات التي جاءت في دراساتها إلى أن الإعلام الأمني (يقصد به كافة الأنشطة الإعلامية المقصودة والمخطط لها وما يتم إعداده من رسائل إعلامية بهدف إلقاء الضوء والتعريف بجميع الجهود والإنجازات التي تحققها وزارة الداخلية في إطار استراتيجيتها الأمنية الشاملة من خلال كافة وسائل الإعلام والاتصال المختلفة).

وضمن نفس التوجه يتم التركيز على مفهوم الإعلام الأمني من زاوية أسلوب الاتصال الذي يتبع في مجال الإعلام الأمني ومن ثم (فهو الإعلام الذي يتحقق بمبادرة من رجال الأمن إما بطريقة مباشرة لإنتاج الرسائل الإعلامية كالبرامج الأمنية

الإذاعية والتلفزيونية والأفلام السينمائية وغيرها، أو بطريقة غير مباشرة مثل تزويد الصحف بأخبار الأحوال الأمنية ومجرياتها بشكل موضوعي يعتمد على المعلومات الموثوق بها).

اما **التوجه الثالث**: فيرى ان الإعلام الأمني نتاج للعلاقة الارتباطية بين مفهوم الأمن المعاصر ومفهوم الاعلام المعاصر اذ ان التوسع المفاهيمي لكلا المفهومين ادى بطبيعة الحال إلى ايجاد هذا الحقل المشترك ذي وظائف كثيرة إخبارية وتعليمية وإرشادية وتوعوية واسترجاعية من تبادل الرسائل وفق نمط الاتصالات المتبادلة بين ثلاثة قطاعات هي الاجهزة الامنية والاجهزة الإعلامية والمجتمع (افراد، مؤسسات، جماعات)، وهنا تم التركيز على استخدام وظائف الإعلام الأمني ونطاقه كأساس للتعريف وفق هذا المفهوم. يتلخص: ان للإعلام الأمني عملية الاتصال لرسائل مباشرة وغير مباشرة مصممة ومنتجة وفقا لنموذج معين يتناسب والمحتوى الأمني المراد ايصاله إلى المجتمع او نقله من المجتمع إلى الاجهزة الامنية والاجهزة الاعلامية، وبهذا تشترك الاطراف الثلاثة في بلورة الاسس الاخلاقية للثقافة الامنية العامة.

مفهوم الأمن القومي:

يجب القول بأن مفهوم الأمن القومي، يُعد مفهوماً جماعياً؛ أي أن جميع جهات الدولة المعنية، يُحتَم عليها الحفاظ على الأمن القومي في ظل انفتاح الحدود والفضاءات وعدم سيطرة الدولة على سلطة حركة الفكر والثقافة. لقد أدرك العالم الخارجي القوة الكامنة في الإعلام الذي أصبح من أهم الوسائل التي ارتكزت عليها المخططات الاستراتيجية الأجنبية، والتبرير لظاهرة العولمة، أو الأمركة، والنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مُحاولات نشر مفهوم المواطنة الإنسانية، من خلال تلك الوسائل الإعلامية التي أثبتت قُدرتها على إذابة الحواجز بين الثقافات، والأديان، والحضارات، وما إلى ذلك...

وظائف الاعلام الامني:

تعد الوظيفة الأمنية للإعلام أحد الاهتمامات المتخصصة التي عرفها الإعلام الحديث، وهي الوظيفة التي تقدم من خلالها وسائل الإعلام مواد أمنية متخصصة (بالمعنى الشامل للأمن) ويتم ذلك عبر استخدام مختلف أساليب وفنون العمل الإعلامي وبالاستفادة من القدرات المؤهلة إعلاميًا وأمنيًا، ان الحديث عن الوظيفة الأمنية للإعلام هنا يستهدف لفت النظر لأهمية المادة الأمنية وضرورة عناية الوسائل الإعلامية. تتعدد وظائف الإعلام الأمني بشكل عام حسب طبيعة عمل الأجهزة الأمنية واختلاف طبيعة عملها، ولكن يمكننا أن نشير إلى **أهم هذه الوظائف على النحو التالي**:

- يقوم الاعلام بخلق صورة ذهنية ايجابية لدى المواطنين عن الأجهزة الأمنية ووظائفها ومهامها، باعتبارها في الأساس موجهة لتحقيق الصالح العام المشترك لكافة أبناء المجتمع.
- يعمل على تنمية روح المشاركة والارتباط بين الأجهزة الأمنية وأبناء المجتمع، على أساس أن تحقيق الأمن يمثل ضرورة أساسية لكل أبناء المجتمع وأن تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب تكاتف جهود الجميع.
- يقوم بإعداد البيانات والأخبار الإعلامية المتعلقة بالجوانب الأمنية.
- كما يقوم بالتغطية الإعلامية لكافة الأحداث المتعلقة بالجوانب الأمنية.
- التعريف بالأنشطة المختلفة التي تقدمها أجهزة الأمن والتي تدخل في نطاق الخدمات الحكومية الرسمية التي يحتاج إليها المواطنون وشرح الإجراءات اللازمة لحصول المواطنين على هذه الخدمات.
- توعية الجماهير بكل ما هو جديد في نطاق القضايا الامنية، بدوافعها وبطرق معالجتها وبما تقوم به من أدوار هامة لتحقيق الأمن، ومحاولة غرس المفاهيم الأمنية لديهم وتحصينهم من الوقوع في الاخطاء بشكل يدعم أوجه التعاون بينهم وبين أجهزة الأمن.

- توجيه الجمهور للإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة خطر داهم أو عند مشاهدة جريمة.
- التسويق للسياسات والأنشطة الأمنية المختلفة والاستطلاع المنتظم لآراء المواطنين بصدد الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية وذلك للتوصل إلى الأساليب الملائمة لتطوير الأداء باستمرار.
- السعي المستمر والمنظم لتشكيل بيئة حاضنة للأنشطة الأمنية وخلق رأي عام مساند لها.
- إعداد السيناريوهات اللازمة للتعامل الإعلامي مع الأزمات الأمنية المحتملة.
- إيجاد الآليات التي تكفل التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة في المجتمع.
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة المحلية والدولية بصدد الموضوعات الأمنية أو ذات الصلة بالأجهزة الأمنية وتوثيقها وتحليلها من زوايا ومنظورات متعددة والاستفادة منها في وضع الاستراتيجيات والخطط الأمنية.

هذه هي أهم الوظائف المتعلقة بالإعلام الأمني، ولا شك في أن تحديد الأولويات بالنسبة لها وأساليب القيام بها يرتبط ارتباطاً واضحاً بالاستراتيجية العامة الشاملة للأمن المجتمعي وموضع استراتيجية الإعلام الأمني منها.

ونستخلص مما سبق أن تطور التكنولوجيا والاتصال والمتغيرات السابق الإشارة إليها وتفاعلاتها قد أدت إلى ازدياد الأهمية النسبية للإعلام في المجال الأمني وأثرت بدرجة كبيرة على الأمن القومي للدولة.

الدعاية والإعلام:

تقترب الدعاية من حيث مضمونها من ناحية الوسائل التي تستخدمها في نشاطاتها المختلفة بمنظور العمليات الاتصالية بالجماهير بشكل عام وبتطور الوسائل المستخدمة في التحكم بالرأي العام وأنماط السلوك المختلفة للأفراد والجماعات، وتختلف لغة الدعاية وأسلوبها وأنواعها حسب الهدف الذي تسعى إليه وحسب توجه القائم بالعملية الاتصالية الدعائية والغايات التي يستهدفها من الدعاية. والدعاية عبارة عن عمليات اتصالية ترمي إلى التأثير على الأفراد والجماعات والسيطرة على سلوكهم الغريزي باتجاه يخدم أهداف مخططي العمل الدعائي.

ويلاحظ هنا أن أغلبية الأنظمة لا تستخدم مصطلح الدعاية وإنما "الإعلام" . رغم إن ممارساتها دعائية تضليلية بعيدة عمّا يعنيه مصطلح الإعلام؛ لأن تلك الأنظمة تعلم أن الدعاية صورة سيئة الصيت لإدارة المواقف الجماعية باستخدام رموز معينة.

ويلاحظ على الدعاية أيضا أنها تناشد العواطف لا العقل، إضافة إلى اعتمادها على المبالغة واستخدام بعض الوسائل اللاعقلانية وغرس الكراهية في نفوس أبناء الشعب اتجاه الشعوب الأخرى بما يخدم مصالحها.

عندما نتحدث عن تهديد الأمن القومي بالطبع نتحدث عن ذلك اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. هكذا يبدو، ولكن في الوطن العربي سيظل موضع النقاش هو الجانب السياسي بسبب تغير خريطة العالم العربي بعد التقلبات السياسية التي شهدتها المنطقة والتي ساهمت فيها شبكات التواصل الاجتماعي أو الإعلام الجديد بشكل كبير كما ذكرنا سابقا ولكن قبل وصف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها تمثل مهدد للأمن القومي لابد أن نتحدث أولا عن أسباب التحول نحو الإعلام البديل.

اشكاليات الاعلام الامني:

يواجه الإعلام الأمني العديد من الاشكاليات في واقع الممارسة ويمكننا أن نشير إلى أهمها وهي:

١. إشكالية الإفصاح والسرية: وهي إشكالية ترتبط بكل من الإعلام الذي يسعى إلى السبق ومن ثم الإفصاح السريع بصدد أي حدث. والأمن الذي قد تتطلب المهام المكلف بالقيام بها الاحتفاظ بقدر من السرية لبعض المعلومات، والواقع أن أحد المهام الرئيسة للإعلام الأمني هي الوصول إلى نقطة التوازن الملائمة بين ما يمكن الإفصاح عنه وما يجب حجبه.

٢. إشكالية الأمن والحرية: وهي إشكالية تواجه كافة المجتمعات المعاصرة وتتمثل في أن متطلبات تحقيق الأمن في بعض الظروف قد تؤدى إلى تقييد للحريات وهو الأمر الذي يتعارض مع الأسس التي تقوم عليها النظم الديموقراطية، والواقع ان الخبرات المعاصرة توضح أن الأولوية يجب أن تعطى للاعتبارات الأمنية وهو الأمر الذي شهدته أعرق الديموقراطيات على أن يكون ذلك في إطار القانون ولا شك أن الإعلام الأمني يواجه هذه الإشكالية وعليه أن يتعامل بالأساليب الملائمة، وهي إشكالية تواجه كافة المجتمعات المعاصرة.

٣. إشكالية الأحكام المسبقة: هي إشكالية تواجه الأجهزة الأمنية في معظم دول العالم ويرجع ذلك لطبيعة المواقف التي يتعامل فيها الإنسان العادي مع أجهزة الأمن وإلى طبيعة بعض المهام الأمنية كالضبط والاحضار والقيام بالحملات الأمنية وغيرها، هذا فضلا عن الثقافة السائدة في المجتمع والتي تشكل رؤية الناس للأمن وأجهزته وأنشطته والتي في اغلب الأحيان تكون سلبية ويترتب على ذلك أن ما يقدمه الإعلام الأمني قد يتم استقباله وفهمه وتفسيره بعيدا عن الواقع واستنادا إلى الأحكام المسبقة، ولقد بدا هذا واضحًا في حالات معينة في دول معينة، فقد استطاعت أجهزة الأمن إلقاء القبض على مرتكبي بعض الجرائم بعد وقوعها بمدى زمني قصير وهو ما يعد انجازًا هامًا في مجال عملها وأصدرت بيانات رسمية تعلن فيها كيف تم القبض على مرتكبي هذه الجرائم والأدلة والقرائن التي اعتمدت عليها في عملها ولكن المفاجأة تتمثل في بروز بعض الناس الذي يشككون في تلك النتائج.

المعوقات العامة لوضع استراتيجية للأعلام الامني:

من أهم المعوقات العامة التي تعوق وضع استراتيجية الإعلام الأمني وتنفيذها تتلخص في النقاط التالية:

- عدم وضوح مفهوم الاعلام الامني لدى أحد الاطراف ذات العلاقة ببناء هذا المفهوم (المجتمع، الأجهزة الأمنية، المؤسسات الاعلامية).
- ضعف الإمكانات المتاحة أمام القائمين على الإعلام الأمني.
- ضعف إيجابية اتجاهات الجماهير نحو الممارسات الإعلامية للأجهزة الرسمية، ولوسائل الإعلام الرسمية خاصة طبيعة واتجاه الاتصال المتاح في الوسائل الرسمية، ويعود ذلك إلى مبالغة بعض الوسائل الرسمية في تمثل الموقف الرسمي تحت دعاوى الدفاع عن المصلحة الوطنية، مما يؤدي إلى تحول الخطاب الإعلامي الصادر عن هذه الجهات إلى ما يشبه المواعظ والنصائح بدلاً عن العمل المهني. فضلا عن مثالية الخطاب الإعلامي الرسمي، حيث يبالغ الخطاب الرسمي في تقديم ما تقوم به الجهات الأمنية باعتباره عملا دقيقًا معقدًا ومنظمًا يملك معدلات عالية من الحلول الجاهزة لكشف طبيعة الغموض الذي يكتنف أي عمل اجرامي يصدق ذلك أحيانًا على ما يقدم من بيانات حول الأحداث الإرهابية، حيث تطغى الرسمية على الخطاب، وتقل العناية بتوظيف المداخل، والصياغات، والأساليب الإعلامية المناسبة، وتسود الإنشائية، وعبارات الأوامر والتهديد، إلى جانب مبالغة الخطاب الرسمي في تقديم المجتمع بأفضل صورة.
- اشتداد المنافسة بين وسائل الإعلام المختلفة بحثاً عن الانتشار الأوسع، نتيجة لما فرضته التقنيات الحديثة من توفير كم كبير من المواد الإعلامية.

- ان البحث عن الانتشار قاد الشبكات الاعلامية إلى الترويج للأفكار الانحلالية الخلقية وباتت تشكل مصدرا لانهيار الامن الاجتماعي.

دور الاعلام الامني في المجتمع:

أضحى الإعلام الأمني مفهوماً إعلامياً متخصصاً في المجتمعات الحديثة، يمتلك غايات إعلامية وقائية واجتماعية ويقوم بدور مهم في ترسيخ أمن المجتمعات واستقرارها. فهو يلبي حاجات اجتماعية تسهم في التوعية والتثقيف والتوجيه والإرشاد للوقوف بوجه الظواهر والمتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على الفكر والسلوك والقيم. الا انه لا يمكنه تحقيق أهدافه المرجوة ومقاصده النبيلة إلا حين تتكامل جهوده مع جهود باقي المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والتربوية وغيرها. ولكون الظواهر الاجتماعية في حياة الإنسان متشابكة ومترابطة وتتبادل فيما بينها التأثير والتأثر فإن ذلك يصدق أكثر ما يصدق على الإعلام والأمن. بما يمكن القول إنه بدون إعلام مخطط لن يكون هناك أمن حقيقي، كما أنه بدون أمن وطيد، يشيع في المجتمع فلا ينهض له إعلام متزن ومتوازن.

للأعلام الامني دور مهم في بناء الأمن الوطني للدولة وفي تخطيط استراتيجيتها، وهو دور يقوم على اساس التفاعل مع التحديات والتهديدات الموجهة للأمن الوطني، ومن اجل تأكيد استراتيجية الدولة في مواجهة هذه التحديات، أصبح للأعلام الامني دور مؤثر في مواجهة مشاكل وقضايا المجتمع من خلال الاسهام في مناقشة هذه القضايا وايجاد الحلول المناسبة لها، بل وله رسالة مهمة في مواجهة الغزو الفكري والثقافي المعادي الذي يستهدف النيل من وحدة الوطن.

ويبرز دور الاعلام الامني بشكل واضح، وقت الحرب، من اجل مواجهة الدعاية المضادة والحرب النفسية.

يقوم الاعلام ببعض الأدوار المميزة مثل بث التوجيهات، ونشر التعليمات للجماهير بهدف التعامل مع نتائج الأزمات، والحرص على مراقبة الجماهير المستهدفة وملاحظة التغيرات التي قد تحدث في اوساطها لمواجهة ما قد تثيره الأزمة، كما يعمل على ربط المعلومة بسياق الأحداث المعاصرة وتزويد الجماهير بالمعلومات الكاملة التي تحد من انتشار الشائعات والاخبار حول احداث الازمة الامنية، كما ويقوم الاعلام الامني بالتنسيق مع الجهات الامنية المختلفة لتغطية الأحداث الازمات الامنية وحجم ونوعية المعلومات المستهدف تغطيتها.

يؤدي الاعلام الأمني دوراً إيجابياً سليماً، يسهم في الحفاظ على أمن الدولة إسهاماً كبيراً، خاصة إذا تم تطبيقه ضمن خطط مدروسة وقيامه على جملة من المبادئ والقيم والثوابت التي تحقق المزيد من الفهم المشترك والتعاون الوثيق بينهما، ومن ثم تشكل رؤية واحدة ولغة موحدة، تستطيع أن تتفاعل لتؤدي توعية حسنة وتوجيهاً وإرشاداً سليماً، ما يضمن تهيئة رأي عام مستنير وواع إزاء نشاط رجل الأمن ودوره في المجتمع من ناحية وتعزيز جهود الوقاية وإقرار الأمن من ناحية ثانية. خاصة بعد التطور الكبير الذي جرى لوسائل الإعلام والاتصال وانتشار الفضائيات، صار من السهل جدا رؤية كل ما يبثه الإعلام. من هنا تبرز الخطورة والأهمية القصوى للإعلام (المرئي منه والمقروء والمسموع) وكذا ما يشكله من جوانب الخطر، فتبرز المسؤولية العظمى وثقل الأمانة في يد وفكر من يقوم على الإعلام ويسيطر على وسائل.

وللإعلام دور كبير جداً في الحفاظ على مقومات الأمن القومي يتمثل هذا الدور في التعامل الإيجابي مع مهددات الأمن القومي والشعور بالثقة بالنفس في تحمل مسؤولية أمن الوطن والحفاظ على أمنه المجتمعي من خلال ما يطرح من قضايا عبر وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال ما ينشر من قضايا وأحداث في مجال الأمن القومي.

الإعلام الأمني الحديث نتاج تكامل أداء مختلف القطاعات حيث يجب ألا تقتصر مهمة تغطية ومعالجة القضايا الأمنية على الأجهزة الأمنية فقط، أو وسائل الإعلام الرسمية بل يجب أن يشمل ذلك وسائل الإعلام الخاصة التي ينبغي لها القيام بدور رئيس في الاستراتيجية الأمنية للمجتمع انطلاقًا مما تمليه الوظائف المهنية، والاجتماعية، والوطنية لهذه

الوسائل، حيث يتعين أن تعمل مختلف وسائل الإعلام المقروءة، والمسموعة، والمرئية على إحاطة الجمهور بالتطورات المختلفة في المجتمع ومن ذلك الأحداث الأمنية إلى جانب توعية الجمهور بالمخاطر المترتبة على السلوكيات المنحرفة وبدور الجمهور في مواجهة هذه السلوكيات.

إثر الاعلام على استراتيجية الامن القومي:

يؤدي الإعلام دوراً مهماً في تحقيق الأمن والتعايش السلمي، لتحقيق الاستقرار في البلاد ومكافحة الإرهاب، لاسيما ونحن نشهد حملة معادية لتشويه صورة الإسلام واتهامه بشتى الطرائق، لنجد أن المسلمين اليوم مستهدفون، وهذا ما يستدعي وقوف الجميع مساندتهم.

وعلى رأس القائمة يبرز الإعلام بوصفه أهم الوسائل المعاصرة لتحقيق هذا الهدف، وهو أيضاً من أخطر الأسلحة وأكثرها تأثيراً في الدول والمجتمعات والأفراد، إن أُستغل بشكل سيئ. كما أن له دوراً كبيراً وحيوياً في حفظ الأمن وتوعية المتلقي. فالإعلام أصبح يسيطر على الساحة بشكل واضح، وإذا كان ينقل الأفكار الحسنة فلا مشكلة في ذلك، لكن المشكلة تكمن في نقل الأفكار المدمرة بأي شكل من الأشكال سواء تدميراً فكرياً أو سلوكياً. إذ إن الإعلام ينقل هذه الأفكار فيطورها، أو يقضي عليها في مهدها.

فالتوظيف الأمثل لوسائل الإعلام واستثمار الجديد منها لنشر الفكر الآمن، والتحذير من الفكر المنحرف مع مراعاة ضوابط العمل الإعلامي ووسائله وتقنياته يخدم سلامة النشأة الفكرية لأبناء البلد ويحميهم من التأثيرات السلبية بمختلف أشكالها، وتأكيد تبني آليات فعالة في التأصيل لثقافة الحوار البنّاء والجدل بالحسنى وإيجابيات ومتطلّبات الانفتاح، والتفاعل الرشيد مع الثقافات المختلفة، والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي أو ما يعرف ب ''الإعلام الجديد'' في نشر فكر معتدل، والعمل على تأسيس مواقع تفاعلية يقوم عليها مختصون، تخاطب الشباب وتبني أفكارهم على أسس سليمة، وتعالج ما يطرأ من أفكار خاطئة، وكذلك فتح المجال للتعبير المتّزن عن الأفكار وحرية التعبير في ضوء أحكام الشرع وضوابطه، وتطوير وسائل الكشف عن أوجه القصور في المرافق والمؤسسات العامة، ومحاسبة المتسببين في ذلك.. إضافة إلى الضبط وتقنين الإعلام الترفيهي ليسهم في بناء عقل سليم لا تسطيح فيه ولا تهميش.

ومما يساعد على أداء رسالة الإعلام بالشكل الذي نطمح إليه: تطوير كفاءة العاملين في مجال الإعلام بصفة عامة، وما يمس الجانب الأمني بشكل خاص، وإكسابهم مهارات في مواجهة الانحراف الفكري. مع إبراز الوجه الحقيقي المشرق للإسلام الذي يدعم الأمن والسلام في العالم ويحترم حقوق الإنسان وأمنه وكرامته. ونشر ثقافة الأمن الفكري على مستوى الوطن العربي وحمايته من الأخطار الناجمة عن الانحرافات الفكرية.

إن الأمن الفكري إن اختلت أسسه وقيمه لدى الفرد فإن تأثيره على المجتمع يكون سهلاً، فتضيع وحدة الجماعة واحترام وطاعة القيادات بمختلف مستوياتها، وتُستغل حاجات الناس في مختلف المجالات، لذلك على الإعلام دور كبير في توعية المجتمع واستخدام وسائله لخلق رأي عام إزاء أي مشكلة قد تصادف الفرد أو المجتمع في المحيط الأمني، وعدم الانشغال بما هو أقل من مسؤولياته المناطة به.

المفهوم العربي للأمن القومي:

مازال الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محدّدة لمفهوم الأمن القومي في الوقت الذي باتت مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة ومحدّدة، كالأمن القومي الأمريكي والفرنسي والإسرائيلي، فقد تعدّدت الآراء في هذا الخصوص، ودون الدخول في التفصيلات نستطيع أن نحدّد ثلاثة اتجاهات متباينة.

- يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي.
- ينظر إلى المفهوم في إطار ما يجب أن يكون.
- يُنظر كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي.

أ–الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني:

يركز هذا الاتجاه على الأمن القومي، ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه، ويبدو هذا المنهج واضحًا في عدد كبير من الكتابات وبخاصّة المصرية منها، كالإشارة إلى الأمن القومي المصري، وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي، حيث وجد المفهوم صياغته الأولى في آراء عدد من الكّتاب ذوي الاتجاهات المختلفة، فقد رأى العسكريون أنّ الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي ورأى السياسيون أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرّك الخارجي، ورأى علماء الاجتماع أنه يمّثل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي. وبالتالي فإنّ مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن بالدولة وجودًا وعدمًا.

ومن الطبيعي أنّ مأخذنا على الاتجاه الأوّل أّنه يقف عند الحدود السياسيّة، لكلّ قطر عربي باعتبارها الصورة المثالية للتطوّر السياسي المطلوب ويبدو واضحًا أنَّ هذا الاتجاه يغفل:

- الوجود القومي وما يترتب عليه من تمييز بين أمن وطني خاص بكلّ قطر عربي وبين أمن قومي عربي شامل، وما يرتبط بذلك من تحديد للعلاقة بينهما على أساس التكامل الوظيفي حيث إن تجاهل الوجود القومي لا بدّ أن يتضمن تهديدًا للأمن الوطني بشكل أو بآخر.
- إنّ حركة المجتمع في أي قطر عربي تتم في ضوء حركة تطوّر الأمة العربية وليس بمعزل عنها أي أنها حركة الجزء في الكل.
- إنّ الأخطار التي يتعرض لها أي قطر عربي تصيب بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأقطار العربية الأخرى، لأنها تتجه في حقيقة الأمر إلى الأمة العربية ككل لتنال من الوجود القومي برمته. فالوجود الإسرائيلي القوي يشكل تهديدًا مباشراً لأمن الأقطار العربية وقدرتها على مواجهة العديد من التحدّيات، وليس هناك قطر عربي في منأى عن الأخطار التي قد تتعرّض لها أقطار عربية أخرى، والتحرك الإسرائيلي في المنطقة يؤكد ذلك.
- إنّه في إطار النظرة الضيّقة للأمن القومي لم يعد ممكنًا تحقيق الأمن، ليس لأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات فقط، وإنما لأن العالم أضحى اليوم مترابطًا إلى الحد الذي لم تعد فيه أية دولة بمنأى عن تأثير التوترات الناجمة عن حركة الدول الأخرى في سعيها نحو بلوغ أهدافها وتأمين مصالحها.

ب. الأمن القومي كمطلب قومي:

يركز هذا الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة العربية الواحدة من جهة، ووجود الأقطار العربية وما يسودها من تناقضات من جهة أخرى.

فالأمن القومي العربي يتمّثل هنا في: قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد –المفترض–على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية والمادية والمعنوية من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية

والعسكريّة، حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دوليًا أو داخل الحدود أي داخلياً بدءاً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاءً بإسرائيل وبهذا يصبح الأمن القومي تعبيرًا عن ثلاثة مطالب لا بدّ للأمة العربية من تحقيقها:

– الأول، **فكرة "الضرورة"** التي تعني حق الدفاع عن النفس وما يرتبط بها من حشد للقدرات العلمية والتقنية والعسكرية ذات مواصفات عالية.

– الثاني، "**وحدة الإرادة**" في مواجهة "قوة الخطر" ونقصد بها الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي.

– الثالث، **حق التنمية وبناء الذات** انطلاقًا من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي وبتفاعل هذه المطالب وتحويلها إلى متغيّرات إجرائية توضح أوجه القوّة وأوجه الضعف في الجسد العربي.

يدور مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمّة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية، ولما كان هذا المفهوم يتضمّن تخطي الأوضاع الراهنة، حيث التفسّخ والتجزئة والضعف، إلى وضع أفضل يلبّي احتياجات الطموح القومي، فإنّ الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون، وهذا يعني أنّ ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة. وبناءً على ما تقدم فإّننا لا يمكن أن نفهم وجود أمن قومي للعراق مستقل عن الأمن القومي السوري أو الأردني، أو أمن قومي للسودان مستقل عن الأمن القومي المصري، وهكذا فإنه لا يمكن بأية صورة من الصور تحقيق الأمن القومي لأية دولة عربية بمعزل عن الدول العربية الأخرى ويمكن أن نطلق على هذا المفهوم للأمن مصطلح "الأمن الجماعي المشترك"، الذي يشتمل على شّقين:

الأول وقائي: يتمّثل في الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون وقوع العدوان أو تهديد الأمن القومي. **والثاني يتضمّن التوازن والاستقرار**: ويشمل الدول التي تواجه تهديدًا مباشرًا لوجودها الأمر الذي يمكنها من توظيف مواردها وطاقاتها لتقوية قدراتها على المجابهة (طموحات غير متحققة واقعيًا. وعليه فإنّ النظر إلى كلّ دولة عربية بوصفها مكمِّلة للدولة المجاورة (أو الدول العربية المجاورة) سعيًا نحو تحقيق التنسيق والتكامل مع بقية الأقطار العربية، وهذا يقودنا إلى تعريف الأمن القومي العربي "بأّنه قدرة الأمة العربية مجتمعة على التصدي لكلّ التحديات والأخطار الداخلية والخارجية التي تواجهها والتغّلب عليها، وصيانة استقلال ووحدة الأمة العربية، وزيادة متانتها العسكرية والاقتصادية والثقافية (والاجتماعية) في وجه التحدّيات التي قد تظهر في المستقبل.

ج. الأمن القومي كبديل للأمن الإقليمي:

يركز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية بحيث يصبح الأمن القومي مرادفًا للأمن الإقليمي، وهو أكثر شيوعاً بين المهتمّين بقضايا الأمن القومي من الاتجاهين السابقين ويؤكد بعض الباحثين أن "الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي، فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معيّنة تربطها روابط وصلات مُعيّنة.

والبعض الآخر يرى أنّ الأمن القومي هو، ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمّها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحليّة والدوليّة". وإنّ فكرة الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن العربي لما له من فوائد عديدة، على أن يتم الالتزام بقواعد وأصول العمل الجماعي ومن خلال إدراك طبيعة الاختلاف بين مفهوم الأمن القومي كما عرفه الفكر الغربي.

ومفهوم الأمن القومي العربي وفقًا لخصائص الواقع العربي، يرى عدد من الباحثين العرب: أنه تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي، وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي وما يتطّلبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات.

أمّا النظر إلى الأمن القومي العربي على أنه أمن إقليمي ينطوي على خلط بين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة فقط وإنما فيما يخص الوضع العربي أيضاً، ومما يؤكد ذلك أنّ تصوّر الأمن العربي على أنه أساسًا أمن إقليمي هو تعبير خاطئ، حيث يعتبر بديلاً عن الأمن القومي وليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن القومي.

ويقول الدكتور عليّ الدين هلال: الأمن القومي ليس مجرّد صورة من صور الأمن الإقليمي، وحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقًا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة".

فالأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية وإلى وحدة الانتماء وإلى مفهومي الأمّة الواحدة والمصير الواحد، والأمن العربي كذلك ليس مجرّد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة، بل إنه مفهوم يأخذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجّهة إلى هذه البلاد. ولهذا فأن الأمن القومي العربي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمّة العربية، ضمن الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها، بعيدًا عن أي تهديد داخلي أو خارجي مباشر أو غير مباشر لوجودها القومي أو لحركة تطوّرها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري. فالأمن القومي يرتبط بحقيقة مزدوجة: الأوضاع الراهنة من جانب، والمستقبل من جانب آخر، فالحاضر باعتباره إحدى مراحل التطور العربي، ممّا يعني النظر إلى الأمن الإقليمي كتطبيق مؤقت للأمن القومي وليس بديلاً عنه، والمستقبل باعتباره يتضمّن المراحل الأخرى ومن بينها الوحدة.

فالفرق بين المفهوم العام للأمن القومي ومفهوم الأمن الإقليمي العربي هو أن مفهوم الأمن القومي العربي يشكل حالة معقدة تتضارب مع المفهوم الأكاديمي للأمن الإقليمي، ويُعتقد أن هذا التضارب قاد بالدراسات العلمية لأن تبحث في الأمن القومي من خلال النظرية والتطبيق أو الممارسة فالاختلافات بين المفهومين يكمن في أن الأسلوب النظري للأمن ينطلق من نظرة وطنية ضيقة تركز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية وارتباطاتها الدولية الراهنة، بينما النظرة العلمية أو الواقعية فإنها تنطلق من نظرة شمولية قومية مرتبطة بالروابط ومصادر التهديد فأجزاء الوطن العربي رغم التجزئة السياسية ترتبط بروابط متعددة سلبية كانت أم إيجابية منها الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والجغرافية، أما بالنسبة لمصادر التهديد فإنها في أهدافها وسلوكياتها تمثل تهديداً للكيان العربي مجتمعاً مثل التحدي الاستعماري والإسرائيلي والتهديدات الأمنية المتعددة.

ولتحقيق الأمن القومي العربي وتجاوز الإشكالات التي تواجهه، فإنه لا يجوز حجب أحدهما عن الآخر لأنه يكمله ويتممه لأن الأمن الوطني جزء من الأمن القومي العربي.

ومن الخطأ الاعتقاد أنه يمكن لدولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى والأمن هو نقيض الخوف ويمثل مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها، وهو يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم مجتمعة ضد التهديدات الخارجية.

المفهوم القانوني للأمن القومي:

أما مصطلح الأمن القومي فإنه يعبر عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة، حيث برزت العديد من الآراء والنظريات حول مفهوم الأمن القومي، والأسس التي يعتمد عليها وظهرت مجموعة من المفردات كالأمن الاستراتيجي القائم على نظريات الردع والتوازن والإخطار المحتملة والتحرك الاستباقي واحتواء الأزمات.

وأصبح تعريف الأمن وفقاً لهذا المفهوم حسبما أوردت دائرة المعارف البريطانية يعني " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. في حين رأى بعض الباحثين أن الأمن يعني " حفظ حق الأمة في الحياة. ويرى الدكتور زكريا ناصف المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية في جمهورية مصر العربية أن تعريف المفهوم الشامل للأمن هو " القدرة التي تتمكن بها الدولة من انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات لمواجهة مصادر الخطر في الداخل والخارج وفي حالتي السّلم والحرب.

مع استمرار الانطلاق المؤمّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل ". لا يمكن بحال من الأحوال المساس بالدولة وأمنها أو القبول بذلك من أي طرف كان ومن أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف باري بوزان، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، وهو يعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" والأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً. لكن الجامعي الفرنسي داريو باتيستيلا يرى في تعريف بوزان تبسيطاً لمعنى تعريف آرنولد ولفرز لعام ١٩٥٢، الذي نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين، وهو يرى أن "الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم" وهي تتمثل بـ " بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية..."

وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه، أو تحييده واحتوائه. وقد تبنت بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لاسيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث، التي أظهرت أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية والاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية. إذ أن التهديدات لأمن الأخيرة تأتي أساساً من المناطق المحيطة بها، إن لم تأت من داخل الدولة ذاتها. وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية وعجز في شرعية الأنظمة، مما يتسبب في مشاكل أمن داخلية للدولة والتي غالباً ما تقود إلى صراعات مع الجوار.

إذا كان الأمن القومي مجزأً يعنى (الأمن) و(الأمة) فماذا عنه حين ننظر إليه في إطاره الكلى والوظيفي؟ بعبارة أخرى ماذا نعنى بالأمن القومي للدولة الحديثة من ناحية، والأمن القومي ومفهوم السيادة لهذه الدولة من ناحية أخرى؟ لقد أدت النظرة الضيقة والتقليدية لمقومات الأمن القومي وجعله يستند بصفة مطلقة إلى المقومات العسكرية للدولة، إلى مسارعة المفكرين والكتاب الاستراتيجيين إلى تأصيله ومحاولة اكتشاف مقوماته ومتغيراته الأصيلة بعد التفكير العميق في أحوال العالم المعاصرة، ولقد أدى اتساع النظرة –بالضرورة–إلى بروز العديد من الدراسات الأكاديمية وبالتالي العديد من التعريفات.

فالأمن القومي يعنى فيما أوردته دائرة المعارف البريطانية: (حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة خارجية أو دفع العدوان عن دولة معينة والمحافظة على كيانها، وضمان استقلالها والعمل على استقرار أحوالها الداخلية)؟

وفى تعريف ثان يقدمه أحد علماء الاجتماع يرى (أنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي).

وكان تعريف والتر ليبمان من أشهر التعريفات التي حاولت التصدي للمفهوم حيث أورد (تكون الدولة آمنة عندما لا تضطر إلى تكريس مصالحها المشروعة لتفادى الحرب، وهي أيضاً قادرة –في حالة التحدي والضرورة–على أن تكرس هذه المصالح لمواجهة الحرب).

إلا أن مفهوم الأمن القومي يرتبط بمفهوم سيادة الدولة، وهو بدوره مفهوم معقد لا يسهل تصنيفه علمياً، وأي محاولة لتعريفه بدقة سوف تفشل، حتى لو جرت المحاولة في غرفة (مليئة بعلماء السياسة، على حد تعبير ميلر، وإنما يمكن القول باختصار إن السيادة هي واقع القوة Reality Of Power ومن ثم تصبح السيادة ليست سوى مفهوم سياسي، فالدولة –كما هو معروف– هي بمثابة جهاز (الأغراض المتباينة) وتتعرض من خلال سعيها لتحقيق هذه الأغراض لضغوط عديدة ومتباينة قد تجعلها تغير من أهدافها القومية تكتيكياً أو استراتيجياً حسب ما يتوفر لها من قوة، ومن خلال هذه العملية يمكن أن يصاغ مفهوم السيادة، ومن هنا يتوالد ارتباط (الأمن القومي) بمفهوم (سيادة الدولة) حيث هو الذي ينشئها ممثلاً الوعاء الخالق لها، حيث (هي) المبرر الموضوعي لأهداف الدولة واعتبارات أمنها القومي. فالدولة ذات السيادة ليست سوى (آلة التعبير) عن السياسة، والسياسة ليست سوى خطط وأهداف تأتى (صفة الأمة القومية) في بؤرتها، السيادة بهذا المعنى تأتى كنتيجة وكسبب للأمن القومي، وكواجهة لقوة الدولة القومية، تصبح الحقيقة الأولى للحياة السياسية برمتها، ومن ثم لا توجد فكرة الدولة المجردة، إلا في عقول قلة من الكتاب الذين يولدون دائماً بعيداً عن مأساة أمتهم.

إن سيادة الدولة كمفهوم قانوني واستراتيجي يفترض اليوم –وبالضرورة–امتلاك الدولة لأحدث أدوات القوة للدفاع عن الذات ونظام القيم الداخلية بعبارة أخرى للدفاع عن أمنها القومي، وهنا تصبح مسألة امتلاك السلاح النووي قضية حيوية، خاصة حين نعلم أن امتلاك هذا السلاح يوفر للدولة التي تمتلكه إمكانية أكبر من (الحركة والاستخدام للأسلحة التقليدية) ولنتأمل نموذجي إسرائيل وإيران وقضية سلاحهما النووي وأبعاده المعقدة كدليل على ما نقول.

نخلص من التحليل السابق بشأن مفهوم الأمن القومي إلى أننا بصدد مفهوم أصابه التطور والتجديد، فلم يعد الأمن القومي هو فقط (القدرة على حماية الذات من خطر القهر الخارجي) أو (حق التنمية والتطور) أو (حق البقاء) وإنما أصبح بالإضافة إلى هذا كله (كيف تكون تلك الحماية أو تلك التنمية أو ذلك البقاء) وبأي الطرق وإلى أي مدى وبأي ثمن؟

شبكات التواصل الاجتماعي
والتأثير على الأمن القومي

ثار جدلٌ في الآونة الأخيرة حول درجة التهديد الذي تمثله شبكات التواصل الاجتماعي للأمن القومي، حيث يؤكد البعض أن شبكات التواصل الاجتماعي تشكل مصدر تهديد صريح للأمن القومي، ويرى آخرون أن هذا تهويل للخطورة التي يمكن أن تمثلها شبكات التواصل الاجتماعي. ولعل هذا الجدل يبدو مبرراً في إطار الدور البارز الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي في عدد من الثورات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية، والتي أدت إلى إسقاط عددٍ من الأنظمة في تلك البلدان، الأمر الذي يدفع إلى إعادة التفكير في مدى ما تُمثله من خطورة على الأمن القومي العربي في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد، لا سيما مع استعانة الجماعات الإرهابية –وبشكل مكثف– بشبكات التواصل الاجتماعي كأداة للانتشار وحشد المؤيدين والتأثير على الرأي العام.

سوف نستعرض هنا بعض الأدوار التي تقوم بها شبكات التواصل الاجتماعي للتأثير على الأمن القومي.

وسائل التواصل الاجتماعي وإعادة تعريف الإرهاب:

أدت التطورات التكنولوجية التي شهدتها وسائل الاتصال إلى دخول الإرهاب في حقبة جديدة، حيث ساهم هذا التطور في إعادة النظر في مفهوم الإرهاب وأشكاله ومقوماته، إذ تبين أن نمط الإرهاب الحالي لم يعد يأخذ شكل الإرهاب التقليدي الذي يتكون من تنظيم وهيكل متمركز في مناطق محددة، والذي كان من اليسير القضاء عليه، أو استهدافه، فبسبب تطور وسائل الاتصال وما لحقها من ظهور شبكات التواصل الاجتماعي، أصبحت التنظيمات الإرهابية عابرة للأوطان وللحدود، بشكل يصعب السيطرة عليها بغلق الحدود أو تأمينها، بعد أن أصبح تركيز هذه الجماعات منصباً على انتشار الفكرة، وتجنيد العناصر عن بعد وبشكل ذاتي من خلال شبكة الإنترنت، بل انتقلت معسكرات التدريب إلى العالم الافتراضي، فلم يعد يشترط تدريب الأفراد في معسكر تدريب على أرض الواقع في أحد الكهوف وفي قمم الجبال، بل يكفي العنصر الجديد المفترض أن يحصل على التدريب وما يريد من معلومات من خلال شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية الخاصة بالجماعات الجهادية، وهو ما بات يُعرف اصطلاحًا بالجهاد الشخصي.

أبسط دليل على ذلك إذا قمنا بالمقارنة بين حقبة الثمانينيات والتسعينيات، والتي دخلت فيها الدولة المصرية في مواجهة شرسة مع الجماعات الإرهابية تمكنت من القضاء عليها، من خلال توجيه عدد من الضربات الأمنية لقواعدها، وتفكيك البنية التنظيمية، والسيطرة على قيادتها حتى تم إجبارها في أواخر التسعينيات على إعلان مراجعة الأفكار التكفيرية والمصالحة مع النظام، أما الآن، فإن الأخيرة تجد نفسها في مواجهة موجات إرهابية تنشط على الأرض انطلاقًا من قاعدة افتراضية، فلقد اختلف الوضع بعد أن أصبحت التنظيمات الجهادية شبكية وليست هرمية كما في السابق، فيما تُتخذ القرارات في الفضاء الإلكتروني، لتنفذ الأوامر على أرض الواقع بعد تلقيها عن بعد من خلال شبكات التواصل الاجتماعي. والأخطر من ذلك يتمثل في أن الفرد الواحد قد تحول إلى ''منظمة إرهابية''، ما يعني أن انتشار الفكرة عبر الفضاء الإلكتروني لا يشترط لتطبيقها وجود مجموعة تتبنى هذه الفكرة، بل يكفي فرد واحد لتنفيذها، وهو ما يضعنا أمام افتراض ذي وجاهة مفاده أن عدداً من التفجيرات التي تمت في مناطق مختلفة في مصر لا يشترط أن تأتي بناءً على أوامر مركزية من جماعة جهادية ما، في ظل ما بات يُسمى بالجهاد الشخصي في ضوء وجود العديد من المواقع الإلكترونية التي تُديرها عناصر وقيادات الجماعات الجهادية والتي توضح محتوياتها الإعلامية كيفية إعداد قنبلة وتلغيم السيارات والمنشآت، كما توضح بعض هذه المواقع الإلكترونية كيفية سرقة الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان، بهدف توفير وتأمين التمويل اللازم للقيام بالعمليات التفجيرية.

استهداف الشخصيات العامة والمسئولين الحكوميين:

إن توفير نوعية المعلومات المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي والتي تقترب إلى حد كبير من نشر تفاصيل عن مجريات الحياة اليومية لمستخدمي هذه الشبكات، قد أسهم في إمكانية استخدام هذه المعلومات لأغراض إرهابية، من خلال استهداف الشخصيات العامة والمسئولين في جهات سيادية، من خلال رصد تحركاتهم، ومتابعة ذويهم وعائلاتهم، وهو ما يُعرّض المسئول ومن حوله لخطر الاستهداف، ودون مبالغة الأمن القومي للبلاد.

وعلى الرغم من عدم الإعلان حتى الآن عن ثبوت استهداف إحدى المنشآت المدنية أو العسكرية من خلال متابعة شبكات التواصل الاجتماعي وصفحاتها الخاصة من قبل الإرهابيين، فإن ثمة سوابق دولية في هذا الإطار؛ فهجمات مومباي عام ٢٠٠٨ أُعلن أنها قد تمت من خلال المتابعة والاعتماد على معلومات كانت تنشرها نائب مساعد وزير شئون الدبلوماسية عن أماكن تواجدها على صفحتها الخاصة على ''فيس بوك''، وقد استفاد منها الإرهابيون في القيام بعملياتهم. وهو أمر يدعو إلى توخي الحذر من قبل العاملين في الجهات الحيوية في الدولة، ويستوجب الحرص في نشر

الصور والإعلان عن أماكن التحرك والتواجد بشكل يسهل من مهمة الإرهابيين الذين اعتمدوا خلال الفترة الأخيرة على عمليات استهداف الشخصيات العامة، والإعلان عن قائمة اغتيالات تضم مسئولين وشخصيات عامة.

وسائل التواصل الاجتماعي والحرب النفسية:

يُلاحظ أن الجماعات الإرهابية خلال الفترة الأخيرة بدأت في الاستفادة بشكل كبير من قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على نشر محتويات مخطط الحرب النفسية ضد أجهزة الدول وليس أدل على ذلك من الفيديو الذي نشره تنظيم ''أنصار بيت المقدس'' الإرهابي لمجزرة كرم القواديس بجمهورية مصر العربية في أكتوبر ٢٠١٤، والذي استشهد على إثرها ٣١ من جنود القوات المسلحة من خلال تفجير الكمين بواسطة سيارة ملغومة، ثم قيام مسلحين بمهاجمة الجنود الذين نجوا من التفجير، وقتلهم، والاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر النوعية التي كانت موجودة في الموقع.

والحقيقة أنه لا يُمكن النظر لقيام التنظيم بتصوير تلك العملية وغيرها، وبثها على المواقع والصفحات الخاصة به؛ على أنه تصوير لمجرد توثيق للحظة، والتأكيد على أنه من قام بها، ولكن هدف التنظيم من خلال إقدامه على هذه الخطوة إثارة الذعر والخوف، خاصةً أن هذا التنظيم أعلن مبايعته لتنظيم الدولة الإسلامية ''داعش'' الذي يستخدم نفس الأسلوب.

وسائل التواصل الاجتماعي أداة لنشر الشائعات:

على الرغم من أن شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت في ظهور ما يُعرف بالمواطن الإعلامي'' أو ''المواطن الصحفي''، حيث مكنته التكنولوجيا من تصوير الأحداث وتوثيقها ومن ثم نشرها على شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما ساهم في ظهور ما بات يُعرف بالإعلام البديل'' – فإن عدم توثيق الأخبار، وصعوبة التحقق من صحتها، وسلامة مصادرها، قد أسهم في جعل شبكات التواصل الاجتماعي أداةً فاعلة في يد كل من يريد بث ونشر شائعة ما، في ظل صعوبة فرز الأخبار، وسيولة المعلومات، وسهولة تداولها، ومن ثمّ تصديقها والاعتقاد بصحتها وبناء الأفكار والرؤى على أساسها. غير أن الأمر لا يقتصر على انتشار الشائعات وترويجها على مواقع التواصل الاجتماعي، بل امتد الأمر إلى وسائل الإعلام التقليدية التي تجد في هذه الشائعات مادة خصبة لملء ساعات الهواء، لا سيما وأن معظمها قد اعتمد –استسهالا–على ما تنشره شبكات التواصل الاجتماعي من أخبار.

وسائل التواصل الاجتماعي وحروب الجيل الرابع:

تُمثل الشائعات إحدى أدوات الحرب الحديثة، وتندرج ضمن ما يسمى ''الجيل الرابع'' من الحروب، والذي تعد فيه الإشاعة أحد الأساليب المهمة في بلوغ أهداف هذه الحروب، وبالتالي فإن ترويجها في قضية معينة لا يتم بشكل عشوائي، بل إن أجهزة كبرى وسيادية تابعة لبعض الدول تقوم بإدارة هذا النوع من الحروب من خلال الترويج لبعض الشائعات، لما تتمتع به الأخيرة من تأثير شديد الخطورة على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ قد تؤثر شائعة ما سلباً على اقتصاد الدولة، وتُسهم في إعلان إفلاسها، فضلا عن الشائعات السياسية التي من الممكن أن تؤدي إلى اضطرابات وقلاقل داخل الدولة الواحدة، أو بين الدول وبعضها بعضاً.

وقد أشار إلى هذا الأمر عدد من الكتاب والأكاديميين، من أبرزهم د. معتز عبد الفتاح، لافتاً إلى ما ذكره ''أندرو مارك'' في مقالة شهيرة له في عام ١٩٧٥ حول أسباب انتصار الدول الضعيفة على الدول القوية؛ حيث حاول تفسير سبب هزيمة الولايات المتحدة في حربها في فيتنام، وضرب أمثلة متعددة من تاريخ صراعات كبرى تنتهي بانتصار الأضعف مادياً وتسليحياً. وترك سؤالاً للاستراتيجيين وهو: كيف تنجح الولايات المتحدة في علاج هذه المعضلة لأنها

دائماً ما ستكون الأقوى عسكرياً واقتصاديا وقد تنتهي إلى الهزيمة؟ وكانت الإجابة هي الاستثمار في الإعلام ونشر الشائعات لتمزيق الدول، بدلا من اللجوء للرصاص والقنابل الأكثر تكلفة.

آليات مواجهة الشائعات والحرب النفسية:

هناك آليات يُمكن من خلالها مواجهة أساليب الحرب النفسية والشائعات، من بينها:

– **الشفافية والإفصاح:** وذلك بإصدار بيانات في وقت مناسب من الجهة المختصة عقب إطلاق الشائعة، لتوضيح حقيقة الأمر، فإذا كان لها أساس ينبغي ضرورة توضيح ما تُمثله من خطورة على المجتمع واستقراره، وإن كانت كاذبة ينبغي المسارعة بنفيها، مع التأكيد على عامل الوقت في هذا الإطار.

– **متابعة مصادر الشائعات:** سواء كان الترويج لها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والتأكد من سوء النية والمقصد من مروجها، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال مروجيها، لا سيما وإن كانت تمس معلومات سرية، أو جهات سيادية، إذ إن ترك مروجي الشائعات من دون ملاحقتهم قد يُغري الآخرين بإطلاق شائعات جديدة تهدد أمن المجتمع واستقراره.

– **الارتقاء بالمستوى الإعلامي:** لا سيما وأن بعض القنوات الفضائية قد تحولت في الآونة الأخيرة وبمرور الوقت إلى ناقل لمحتوى شبكات التواصل الاجتماعي بما فيها من شائعات وأخبار مغلوطة، وروايات غير حقيقية. ومن ثم فإن على وسائل الإعلام التحقق من صحة المعلومات التي تنشرها وذلك من الجهات الرسمية.

وأخيراً يُمكن القول إن مواقع التواصل الاجتماعي على الرغم من كونها أداة للتواصل بين الأفراد وأنها وسيلة للتعبير عن الآراء المختلفة وتبادلها، فإنها في الوقت نفسه من الممكن أن تكون أداة خطيرة تهدد سلامة الأمن القومي، علاوة على ازدياد خطورتها في نشر الشائعات والحرب النفسية، بعد أن أصبحت أداة قوية من أدوات حروب الجيل الرابع، وبالتالي تبقى الإشكالية في كيف يُمكن تحقيق التوازن بين متطلبات التعبير عن الرأي والحفاظ على الأمن القومي؟

أثر وسائل الإعلام على الرأي العام

يعتبر **الإعلام** الموجّه الرئيسي لعقول الناس وتوجهاتهم في وقتنا الحالي، فهم محاطون بوسائله من كل الجهات وفي كل الأمكنة، وذلك ابتداءً من الوسائل المكتوبة والمسموعة كالإذاعة والتلفزيون، والمواقع الإلكترونيّة المختلفة التي أصبحت مُتاحة بفضل انتشار الإنترنت والتقدم التكنولوجي الهائل. كما يعد الإعلام السلطة الرابعة بعد السلطات التشريعيّة، والقضائيّة، والتنفيذيّة؛ نظراً لتأثيره الكبير على تغيير وصنع اتجاهات الناس الفكريّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة التي تشكل الرأي العام في المحصلة، وفي هذا المقال سنناقش تأثير وسائل الإعلام على الرّأي العام.

يُقصد **بالرأي العام** مجموعة الأفكار والمعتقدات الفكريّة التي تعتنقها طائفة واسعة من الناس، أو تلك الآراء المشتركة التي يتقاسمها عامّة الناس حول مسألة من مسائل الحياة وقضاياها وللرأي العام الدور الأكبر في تشكيل سياسات المسؤولين والقادة في الدول الديمقراطية، بل إنّ كثيراً ما تتراجع حكومات عن مخططٍ ما بسبب رفضه له، وخروج الناس في الشوارع احتجاجاً ضده.

الإعلام والرأي العام:

يزوّد الإعلام عبر وسائله المختلفة المتلقّين بالمعلومات، والأفكار، والأخبار المختلفة كما وهذه هي النقطة الأولى التي تنطلق منها آراء الناس إزاء ما يتلقّونه، فيبدأ الرأي العام بالتكوّن شيئاً فشيئاً. وإلى جانب ذلك، فإنّ وسائل الإعلام تؤثّر في الرأي العام من خلال الطريقة التي تعرض بها موادها، لذا فهي من أخطر الوسائل المؤثّرة في الآراء على الإطلاق، وهذا قد يتضّح من ردات الفعل تجاه قضايا الساعة والتي قد تكون متناقضةً، وحديَّةً، وغير مفهومة في بعض

الأحيان، فقليلاً ما يجد المتابع وسائل إعلام محايدة تعرض موادها دون تحيّز أو محاباة. تمتلك وسائل الإعلام القدرة على عرض القضايا غير المهمة، وجعلها قضايا رأي عام، وهذا قد يبعد أنظار المتلقّين عن القضايا الحساسة والتي تمسّ شؤون حياتهم بشكلٍ مباشر، ممّا يؤدي إلى اختلال الموازين، وضياع الناس، ولكن من جهةٍ أخرى فإنّ الساحة تحتوي على وسائل إعلامٍ جيّدة تحترم متابعيها، وتَعرض القضايا التي تهمّ الجميع بجرأة، ودون محاباة، أو تحيّز.

ولوسائل الإعلام دور بارز في التأثير على الرأي العام من خلال:

الإعلام كقدوة: يعتبر الناس الإعلامي قدوةً ومثقفاً لا بد من التأثر به، وبأنّه يقول الحقيقة التي يجب أن يسير عليها الكُثير، لذا حريٌ بالإعلاميين توخي الدقة والأمانة عند نشر الوعي في قضيّة ما، أو بث الأفكار الإيجابيّة بين عموم الناس، فالضمير الحيّ والشعور بالمسؤوليّة هما الدافع الأهم في هذه الناحية.

تأثر الإعلامي وتأثيره: مَنْ يخاطب الناس عبر وسائل الإعلام المختلفة، هو أحد أفراد المجتمع الذي يؤثّر ويتأثّر به، لذا يجب عليه التأثير بموضوعيّة بما يرفع من وعيهم تجاه إحدى القضايا دون مواربة أو كذب، كما لا يصح أن ينحاز لمصالحه، ولا يحابي أحداً من أصحاب النفوذ، أو يسعى وراء شعبية الجماهير عبر التكلم بما يحبون سماعه، كما يجب عليه عدم اللجوء للتجريح أو تقديم فكرٍ يتصادم به مع المجتمع بصورةٍ مباشرة؛ لأنّ ذلك سيُبعد الناس عن رسالته، ويُخسره إمكانيّة التأثير في رأيهم.

التحديد والتركيز: نقصد بالتحديد تحديد وسائل الإعلام لهدف مخاطبة الرأي العام وتعيين المواضيع التي يجب الحديث عنها، ومن هذا المنطلق يتحكم الإعلام بمصائر المجتمع عبر اهتمامه بعرض قضايا وتهميش أُخرى، لذا يجب عليها بكل أشكالها والعاملين فيها تحديد الأولويّات التي يجب التحدث عنها للناس، فليس من المعقول الحديث عن أسبوع الموضة مثلاً في الوقت الذي تعاني فيه البلد من زيادة مستوى البطالة. أمّا التركيز فنقصد به إعطاء وسائل الإعلام القضايا الحيويّة والمصيريّة، والحجم والوقت الكافيين للتغطية والنقل؛ فليس مهمّاً المرور على تلك القضايا خلال ساعةٍ في برنامج أو تقريرٍ، بل على وسيلة الإعلام إدارة العمل الصحفي بالارتباط مع واقع الناس وهمومهم عبر خطة عملٍ شاملة ومتكاملة.

عوامل تشكيل الرأي العام:

يتشكل الرأي العام بعدة عوامل أولها العوامل الفسيولوجية والوظيفية: والتي تتمثل في **سمات تؤثر في عقلية الفرد وأفكاره**. وثانيها **العوامل النفسية:** التي تؤثر في تصرفات الفرد وفي سلوكه. وثالث عوامل تشكيل الرأي العام هو **عامل الثقافة:** باعتبارها مجموع العادات والتقاليد والقيم وأساليب الحياة التي تنظم حياة الإنسان داخل البيئة التي يعيش فيها، فأفكار شخص نشأ في بيئة مرفهة تسعى للكماليات غير أفكار الشخص الذي نشأ في بيئة فقيرة أو مهمشة همه الأساسي هو ضروريات الحياة الملحة.

أما العامل الرابع فيتمثل في: **النسق السياسي:** فالديمقراطية تسمح بذيوع وانتشار الرأي العام، كما تعمل على قيام حرية الفكر والتعبير عن الرأي بين أفراد المجتمع، وذلك على عكس ما هو موجود في ظل الدكتاتورية، بالإضافة إلى ذلك فإن الحريات العامة، حرية الرأي، والصحافة والكتابة، وحرية الاجتماع، والعمل وغيرها تعد من مكونات الرأي العام والعامل الخامس فيتمثل في وجود **المفكرين ورجال الأعمال والقادة** الذين يتميزون بالقدرة على التأثير على الآخرين من العوامل المهمة في تكوين الرأي العام، وحينما تتوفر ثقة الجماهير في القائد، فأنه يصبح أداة قوية وفعالة في تغيير اتجاهات الجماهير والتأثير فيهم، وتكوين الرأي العام الذي يؤيد القضايا التي يدعو إليها. في حين يتمثل العامل السادس في **الأحداث والمشكلات** التي يتعرض له مجتمع معين غيرت من العوامل المهمة التي تعمل على تكوين

اتجاهات جديدة للرأي العام، فالتغير الثوري الذي نراه يحدث الآن من حولنا ليس حركة فجائية حدثت من فراغ، ولكنه تعبير عن ظروف موضوعية وأحداث سياسية واقتصادية واقعية، ولهذه الأسباب نجحت العديد من الثورات التي أطاحت بالعديد من الحكام.

محددات تأثير الإعلام المجتمعي على الرأي العام:

إن دراسة حجم وتأثير الإعلام المجتمعي في الرأي العام لا يمكن أن يكون أمراً مطلقا، وبذات الوقت لا يمكن أن يتم إغفاله كون تجارب الربيع العربي أثبتت الدور والفعالية في هذا الأمر، إلا أن التعرف على طبيعة التأثير تتطلب الوقوف على عدد من المحددات التي من الأهمية توفرها حتى نستطيع القول إن هناك تأثير من قبل هذه الوسائل على الرأي العام، وهي كالتالي:

١. **الدقة والموضوعية:** إن عصر "المواطن الصحفي" جعل من كل مواطن هو مصدر للمعلومة والخبر، وبالتالي يمكن ألي إنسان أن يقدم معلومة عبر صفحته أو مدونته أو من خلال الحديث عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وهذا الأمر يجعل كم المعلومات والرسائل هائل، ويتطلب بالتالي الأخذ بعين الاعتبار الدقة والموضوعية في نشرنا أي معلومة إذا ما رغبنا في بناء قاعدة تأييد أو مساندة من قبل الجمهور الذي يشكل الرأي العام تجاه قضية معينة.

٢ . **الاطلاع والمعرفة:** العلم بالشيء أساس مهم للحديث عنه أو لعرضه بالشكل المطلوب، وبالتالي فإن استخدام وسائل الإعلام المجتمعي بطريقه غير صحيحة ودون إطلاع ومعرفة على دورها وآلية استخدامها وكيفية توظيفها في الحشد وعرض القضايا المهمة، كل ذلك يجعل من استخدامنا لها "مضيعه للوقت" وقد تكون ذات أثر عكسي في بعض الأحيان. كما أن عرضنا لأي من القضايا دون اطلاعنا ومعرفتنا بهذه القضية قد تجعلنا نقدم معلومات مغلوطة وبالتالي البعد عن الدقة والموضوعية.

٣. **التنسيق والتشبيك:** لنجاح عمليات المساندة أو الحشد يتطلب تنسيق الجهود والتشبيك مع ذوي الاهتمام، وهذا أحد أهم أسس نجاح الحملات التي يمكن أن تقوم بها وسائل الإعلام المجتمعي في التأثير على الرأي العام.

أهمية وعي القائمين على الإعلام بالأمن القومي

قد يتساءل البعض **عن مدى وعي القائمين على الإعلام بمفهوم الأمن الوطني**، وأين تنتهي حرياتهم في إطار الحرية المسئولة، التي تضفي على عملها مهنية عالية باعتبارهم السلطة الرابعة، وحراس البوابة الإعلامية للوطن والمواطنين، الذين نأمل منهم أن يدركوا تماما أن الكلمة أبلغ من الطلقة إن أحسنت إدارتها. وأن سلاحهم هو الكلمات التي قد تخرج الأفعى من جحرها إن أحسنت صياغتها بدبلوماسية تراعي مصلحة الوطن دون مجاملة أو مواربة أو نفاق، كما أنها قد تشعل الحروب كما قال الشاعر: "وإن الحرب مبدؤها الكلام"، بل والكلمة قد توقظ الفتن، وتذكي في النفوس الحقد والكراهية، وتغرس بين الشعوب والأمم بذور الشك، وتهدم بناء سنين طويلة جراء خبر أو تصريح تحمله وسائل الإعلام. والأمل كل الأمل أن نصل إلى هذا المستوى المهني.

ونورد هنا ما جاء في لائحة الضوابط والمعايير الإعلامية التي أقرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في جمهورية مصر العربية يوم ٥ سبتمبر ٢٠١٩، ليبدأ بذلك تطبيقها على جميع المؤسسات الصحفية والمؤسسات الصحفية القومية والمؤسسات الإعلامية والمؤسسات الإعلامية العامة ووسائل الإعلام والوسائل الإعلامية العامة والمواقع الإلكترونية والصحف. وتهدف اللائحة لضمان التزام المؤسسات الصحفية والإعلامية بأصول المهنة وأخلاقياتها والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بمحتواها، والقواعد والمعايير الضابطة للأداء الصحفي والإعلامي والإعلاني والأعراف المكتوبة–والخاص بحماية الأمن القومي للدولة المصرية.

وتنص اللائحة على التزام المؤسسات الصحفية والإعلامية ووسائل الإعلام والصحف والمواقع الإلكترونية بعدم تقديم أي معلومات إلا بعد التأكد من دقتها مراعية في ذلك التزام الصحفي أو الإعلامي بعدم إخفاء جزء منها أو تشويهها، كما تلتزم بألا يقيم الصحفي أو الإعلامي تقارير على معلومات منقولة من مؤسسة صحفية أو وسيلة إعلامية أو موقع إلكتروني آخر أو مواقع التواصل الاجتماعي قبل التأكد من صحة هذه المعلومات بنفسه، وبشرط أن يقوم بإسناد هذه المعلومات إلى الجهات الصادرة عنها.

كما تنص اللائحة على الالتزام بالتوازن عند عرض الآراء المختلفة، ومراعاة الاستقلالية عن جماعات المصالح وجماعات الضغط، وعدم تقديم محتوى من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة للمجتمع أو مؤسساته، أو من شأنه الإساءة للمعتقدات الدينية للمجتمع أو التحريض على العنف أو التمييز أو الكراهية أو التعصب، أو من شأنه الإضرار بالنسيج الوطني أو إحباط المتلقي أو إشاعة الذعر.

(فيما نص كود ضمان حماية مقتضيات الأمن القومي والاقتصاد القومي على عدم إثارة المواطنين أو تحريضهم على ما يهدد الأمن القومي للبلاد، وعدم التحريض على مخالفة الدستور والقانون، وعدم نشر أية بيانات أو إحصائيات مجهولة المصدر تتناول الوضع الاقتصادي بصورة تضر بالاقتصاد القومي، وكذلك عدم الإضرار بالمصالح الخارجية للوطن وعدم التحريض على التدخل في شئونه أو الإساءة للعلاقات الخارجية له).

كما نأمل من جميع الهيئات المعنية بالإعلام في جميع الدول العربية مراعاة النظم والتشريعات واللوائح والقوانين والضوابط التي تحكم وتنظم المؤسسات الإعلامية والقائمين عليها والعاملين فيها خاصة ما يتعلق منها بالأمن القومي العربي.

قالت الدكتورة حنان يوسف أستاذ الإعلام بجامعة عين شمس عميدة كلية الإعلام بالقرية الذكية بجمهورية مصر العربية، في كلمتها خلال ختام فعاليات مؤتمر " فبركة الأخبار والأمن المجتمعي في الوطن العربي " يوم الأحد ٥ أبريل ٢٠٢٠م والذي نظمته كلية الإعلام بجامعة القاهرة بالتعاون مع جمعية كليات الاعلام العربية التابعة لاتحاد الجامعات العربية. (ان فبركة الأخبار أصبحت ظاهرة خطيرة، تمس الأمن المجتمعي والقومي للعالم العربي ومن هنا تأتي أهمية دراسة كيفية تجنب أو منع والحيلولة دون نشر الأخبار المزيفة).

كما يرى الدكتور ياسر عبد العزيز في مقال منشور له في جريدة المصري اليوم الصادر يوم الأحد ٢٠٢٠/١/١٩م (يبدو أن الإعلام المصري بات مشكلة تتفق الأطراف المعنية على خطورتها وعظم تداعياتها، بالنظر إلى الاتفاق الواضح على أهمية الإعلام وحيوية أدواره واتصالها بمقتضيات الحفاظ على الأمن القومي وصيانته).

ويرى أن المشكلات التى يعاني منها الإعلام الوطني المصري، وتحد من قدرته على النهوض بأدواره، وتستلزم من الأطراف الفاعلة التحرك فوراً لتجاوزها تتمحور حول التالي:

- تراجع معدل الثقة العامة في وسائل الإعلام الوطنية، وزيادة حدة الانتقادات الموجهة للمجال الإعلامي عموماً، وهو الأمر الذي يظهر بوضوح في خطاب الدولة الرسمي ومحتوى وسائل الإعلام نفسها، كما يظهر من متابعة مواقع التواصل الاجتماعي وفى المنتديات والنقاش العام.
- زيادة مفرطة في الممارسات الحادة والمنفلتة والمثيرة للجدل عبر وسائط إعلامية مختلفة، كاستخدام اللغة المسيئة، وعدم الدقة، وانتهاك الخصوصية، والانتقاء المغرض للقصص، وهو الأمر الذي ينعكس في صراعات، ومحاكمات قضائية وتدخلات سياسية.

- عدم وجود منظومة تشريعية فعالة ومتكاملة تحكم الأداء الإعلامي وتضبطه، وفق ما يحدث في معظم الدول المتقدمة.
- شكاوى من انتهاكات بحق صحفيين وإعلاميين ووسائل إعلام، تشمل حجب بعض المواقع، وحبس بعض الصحفيين، والتضييق على آخرين، وفرض أنواع من الرقابة غير منصوص عليها في الدستور والقوانين.
- تدنى القدرة التنافسية لوسائل الإعلام المملوكة للدولة، وغرقها في الديون التى بلغت عشرات مليارات الجنيهات، وعجزها عن الوفاء باستحقاقاتها المهنية.
- غياب التعدد والتنوع وغلبة الصوت الواحد في أداء معظم وسائل الإعلام الوطنية بما يحد من قدرة الإعلام الوطني على عرض القضايا ذات الأهمية، وتوفير الفرص المناسبة للأطراف المعنية بها للتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها حيالها، ضمن مقتضيات الدستور والقانون.
- الشكاوى المتكررة من تدخل بعض الأطر غير المعنية في عمل وسائل الإعلام.
- تراجع المهنية، وخلط الإعلان بالإعلام، وغلبة الاعتبارات التجارية على المقتضيات المهنية.
- افتقاد مصر لتعبير إعلامي إقليمي أو دولي مؤثر.
- انكشاف المجال الإعلامي الوطني، إثر عدم قدرته على الوفاء بدوره كمصدر اعتماد رئيس لجمهوره، بما يعظم أثر الرسائل الإعلامية المضادة، التى تصدر عن منصات كارهة وعدوة ومكايدة.
- هيمنة أنماط أداء رديئة على المحتوى الخبري في وسائط التواصل الاجتماعي، التى تزيد رقعة تأثيرها من دون أن تخضع لأي ضوابط أو معايير أداء.
- زيادة عدد عمليات الاندماج والبيع والتصفية، من دون وجود معلومات كافية عن طبيعة الملكية والمبادئ التحريرية للكيانات الجديدة، بما يخلق الجدل حيال القدرة على صيانة التعدد والشفافية

يرى الباحث أن هناك مجموعة من المقترحات يجب أن يراعيها المعنيين والقائمين على مواقع التواصل الاجتماعي ومؤسسات الإعلام بشكل عام ومنها: ضرورة قيام القائمين على وسائل الإعلام التقليدية بتطوير أساليبها وخدماتها ومتابعة التحديث المستمر بما يواكب العصر الذي يتسم بالتفاعلية واللاتزامنية في ظل المنافسة الإعلامية لامتلاك تكنولوجيا الإعلام الحديثة وخاصة بعد ظهور الوسائل الإعلامية الجديدة (الإعلام الجديد – أو الإعلام الرقمي) الذي يسعى لتقديم معظم خصائص ومميزات الوسائل الإعلامية التقليدية في وسيلة إعلامية تفاعلية واحدة فقط وهي شبكة الإنترنت وما تقدمه من خدمات إعلامية متنوعة ومميزة، بحيث تكون متمشية مع الحفاظ على الأمن القومي العربي.

تأثير مواقع التواصل الاجتماعي
على البيئة الإعلامية والجمهور العربي.

تؤثر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي في عدة مجالات في حياة الإنسان، ومنها:

- تساعد مواقع التواصل الاجتماعي الشركات في مجال التسويق، فهي وسيلة فعالة، وسهّلت للشركات التواصل مع عملائها المستهدفين مجاناً، بحيث تكون التكلفة الوحيدة هي الطاقة والوقت وذلك من خلال مواقع التواصل المختلفة؛ مثل: الفيس بوك (Facebook)، وتويتر (Twitter) ولينكدن (LinkedIn)، أو أي موقع اجتماعي آخر.

• فتحت مواقع الشبكات الاجتماعية فرصةً أمام جميع الكتاب والمدونين، للتواصل مع القرّاء لتبادل الخبرات، والمقالات، بحيث يستطيع الكاتب مشاركة جمهوره بجميع مقالاته وتدويناته، مما يعزز علاقاته مع المتابعين.

• أزالت الشبكات الاجتماعية جميع عوائق التواصل والتفاعل، بحيث يمكن للمرء أن ينقل رؤيته وأفكاره حول مجموعة متنوعة من المواضيع، وأن يشارك أفكاره ويتواصل مع الأشخاص ذوي التفكير المماثل، ويبادلهم الرأي حول موضوع معين.

•تساعد شبكات التواصل الاجتماعي على خلق فرص للتوظيف، بحيث توفر بعض شبكات التواصل خيار إضافة المؤهلات، والمهارات، والخبرات الخاصة بالشخص، ووفقاً لشركة (إي ماركتر) المختصة بدراسة السوق، فإن مواقع التواصل الاجتماعي لديها القدرة على ربط الآلاف من الأفراد المتشابهين في التفكير، والميول الوظيفي. قدمت النظريات والدراسات الإعلامية كثيراً من الاجتهادات حول مفهوم الإعلام الاجتماعي ودائرة التأثير، ومنها نظرية التسويق الاجتماعي التي تتناول كيفية ترويج الأفكار التي تعتنقها النخبة في المجتمع، لتصبح ذات قيمة اجتماعية معترَف بها.

لقد وفّر ظهور شبكات التواصل الاجتماعي فتحاً ثورياً، نقل الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة وأعطى مستخدميه فرصاً كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا قيود ولا رقابة إلا بشكل نسبي محدود. إذ أوجد ظهور وسائل التواصل الاجتماعي قنوات للبث المباشر من جمهورها في تطور يغير من جوهر النظريات الاتصالية المعروفة، ويوقف احتكار صناعة الرسالة الإعلامية لينقلها إلى مدى أوسع وأكثر شمولية، وبقدرة تأثيرية وتفاعلية لم يتصوّرها خبراء الاتصال.

وإن الخبرة والتسهيلات الجديدة التي وفرها الإنترنت في مجال التنظيم والاتصال والإعلام غيرت المعادلة القديمة التي كانت تضطر قوى التغيير إلى الاعتماد على دعم دول أخرى في نضالها السياسي، كما كان الحال في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

لذا فإن حركات الإصلاح والتغيير في عالمنا العربي مدعوة اليوم إلى الاستفادة من ثورة الإنترنت إلى أقصى الحدود، في مجالات التنظيم والإدارة والاتصال والإعلام والأمن القومي وغير ذلك من جوانب معترك الحياة، فهل نستوعب المدلول التاريخي لثورة الإنترنت؟

إن مفهوم ''مواقع التواصل الاجتماعي'' مثير للجدل، نظرا لتداخل الآراء والاتجاهات في دراسته. عكَس هذا المفهوم، التطور التقني الذي طرأ على استخدام التكنولوجيا، وأُطلق على كل ما يمكن استخدامه من قبل الأفراد والجماعات على الشبكة العنكبوتية العملاقة.

يعتبر الإعلام الاجتماعي المحتوى الإعلامي الذي يتميز بالطابع الشخصي، والمتناقَل بين طرفين أحدهما مرسِل والآخر مستقبِل، عبر وسيلة/ شبكة اجتماعية، مع حرية الرسالة للمرسِل، وحرية التجاوب معها للمستقبِل''.

تتميز وسائل التواصل الاجتماعي عن الإعلام التقليدي كونها ذات تفاعلية عالية جدًا خلال لحظات، وتعمل على إنشاء حوارات جماعية تضم أعدادا كبيرة من المشاركين، كما أن هذه الوسائل تعطي القوة لأي فرد من الجمهور ليصبح وسيلة إعلامية مستقلة. وأن تزايد الإقبال على هذه الوسائل وتنوع أدواتها سيزيد من سلبيات هذه الوسائل التي لا سبيل في تجنبها والتغلب عليها إلا في حال تكثيف التعليم وحملات التوعية.

في العالم العربي ما زال جهد التعليم والتوعية الإيجابية عن الشبكات الاجتماعية محدوداً جداً مقارنة بالغرب للأسف، حيث نعمل على استهلاك التكنولوجيا لا المساهمة في تطورها، كما أن شركاتنا الناشئة ليس لها دعم، ونسبة التعليم والقراءة محدودة، أضف لذلك أن سوقنا الإعلانية صغيرة جدًا مقارنة بالغرب، وهذا يمنع نجاح معظم مشاريع الإعلام الرقمي.

أن التطور الذي تشهده صناعة الإعلام ككل ستنتج عن اندماج الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي تدريجيًا بحيث يستفيد كل منهما من قوة الآخر وميزاته، ليبقى الرابح هو الجمهور.

وتشير أيضاً إلى: ''الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الإنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للإفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وصوت مجتمعاتهم إلى العالم اجمع.

ويعرف زاهر راضي مواقع التواصل الاجتماعي: بأنها منظومة من الشبكات الإلكترونيّة التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها''.

وتضع كلية شريديان التكنولوجية Sheridan تعريفاً اجرائياً للإعلام الجديد بأنه: ''انواع الاعلام الرقمي الذي يقدم في شكل رقمي وتفاعلي، ويعتمد على اندماج النص والصورة والفيديو والصوت، فضلا عن استخدام الكومبيوتر كآلية رئيسة له في عملية الانتاج والعرض، اما التفاعلية فهي تمثل الفارق الرئيس الذي يميزه وهي اهم سماته. **ويمكن تقسيم مواقع التواصل الاجتماعي بالاعتماد على التعريفات السابقة الى الاقسام الآتية:**

- شبكة الانترنت Online وتطبيقاتها، مثل الفيس بوك، وتويتر، اليوتيوب، والمدونات، ومواقع الدردشة، والبريد الالكتروني... فهي بالنسبة للإعلام، تمثل المنظومة الرابعة تضاف للمنظومات الكلاسيكية الثلاث.
- تطبيقات قائمة على الادوات المحمولة المختلفة ومنها اجهزة الهاتف الذكية والمساعدات الرقمية الشخصية وغيرها. وتُعدّ الاجهزة المحمولة منظومة خامسة في طور التشكل.
- انواع قائمة على منصة الوسائل التقليدية مثل الراديو والتلفزيون ''مواقع التواصل الاجتماعي للقنوات والاذاعات والبرامج'' التي اضيفت اليها ميزات مثل التفاعلية والرقمية والاستجابة للطلب.

ويمكن ان نخلص إلى شبه اتفاق، أن مواقع التواصل الاجتماعي تشير إلى حالة من التنوع في الاشكال والتكنولوجيا والخصائص التي حملتها الوسائل المستحدثة عن التقليدية، لاسيما فيما يتعلق بإعلاء حالات الفردية Individuality والتخصيص Customization، وتأتيان نتيجة لميزة رئيسة هي التفاعلية. فإذا ما كان الاعلام الجماهيري والاعلام واسع النطاق وهو بهذه الصفة وسم اعلام القرن العشرين، فإن الاعلام الشخصي والفردي هو اعلام القرن الجديد. وما ينتج عن ذلك من تغيير انقلابي للنموذج الاتصالي الموروث بما يسمح للفرد العادي ايصال رسالته إلى من يريد في الوقت الذي يريد، وبطريقة واسعة الاتجاهات وليس من أعلى الى أسفل وفق النموذج الاتصالي التقليدي. فضلا عن تبني هذه المواقع تطبيقات الواقع الافتراضي وتحقيقه لميزات الفردية والتخصيص وتجاوزه لمفهوم الدولة الوطنية والحدود الدولية.

كما برز دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل مفاهيم الناس وتصوراتهم بالنسبة للحقيقة بالإضافة الى تزويد الشعب بالخبرات السياسية التي من خلالها يتشكل الرأي في المجتمع، كما انها تلعب دوراً هاماً في خلق التماسك بين جميع افراد الشعب في المواقف السياسية الهامة.

الإعلام والمسؤولية الاجتماعية

ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نشر تقرير "لجنة هوتشينز" سنة ١٩٤٧، بعنوان: "صحافة حرة مسؤولة"، ونبه إلى أن التجاوزات التي تحدث من قبل الإعلام والصحافة لها الضرر الاكبر على المجتمع، أي أن هذا التقرير يعد بمثابة الأساس لنظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الإعلام عامة والصحافة

خاصة والتي جاءت كمراجعة للنظرية الليبرالية، وقد أكمل التأسيس النظري لهذه النظرية الرواد: إدوارد جيرالد، تيودور بيترسون، ويليام ريفرز، جون ميلر، وغيرهم، وصولاً لمنظريها المحدثين مثل: ديني إليوتن وكليفورد كريستيانز.

تكونت لجنة حرية الصحافة من اثني عشر اكاديمياً برئاسة (روبرت هوتشنز)، وقد ركز تقرير اللجنة على التجاوزات والسلبيات التي حدثت في ظل نظرية الحرية ومنها:

- عدم إشباع الحاجات الأساس عند الجمهور.
- لم تحقق أهدافها الأساس تجاه المجتمع لأنها لم تعبر عن متطلباته.
- فشل وسائل الاعلام في إمداد الأفراد بالأحداث الجارية.
- عدم قدرة الأفراد التعبير عن آرائهم في ظل هذه النظرية.
- تركيز وسائل الأعلام على تحقيق أهداف جماعات معينة دون غيرها من الجماعات.
- تقوم الصحافة بتقديم ممارسات إعلامية ضارة بالمجتمع ولابد من السيطرة عليها.

بعد ان تعرضت نظرية الحرية للكثير من الملاحظات لابد من ظهور نظرية جديدة في الساحة الإعلامية، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية، وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وذلك بعد ان استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية، ويرى أصحاب هذه النظرية ان الحرية حق وواجب ومسؤولية في الوقت نفسه، ومن هنا يجب ان تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة.

نظرية المسؤولية الاجتماعية هي الأساس الشرعي لنظرية الحرية، ونشأت نتيجة للتراشق الذي جرى بين دعاة نظرية الحرية المطلقة والحرية المقيدة، ويؤكد دعاتها أنه من غير المعقول أو المقبول أن تترك حرية الصحافة بشكل سائب، فالصحافة مثلها مثل أي مهنة لها قوانين وقيم ومعايير اخلاقية ولا يجوز للصحافيين ان يستثمرون الحرية المطلقة للإساءة للأخرين، بل يجب ان توجد حدود معينة يضعها الصحفي على نفسه، او مجالس صحفية للتنظيم، ومواثيق للشرف ألصحفي انطلقت هذه الدعوات من انكلترا، فكان ان تم انشاء اول مجلس اعلى للصحافة والإعلام.

تطورت هذه النظرية في ظل جملة من الظروف الاجتماعية المتشابكة من بينها "ارتفاع نسبة التعليم وزيادة اهتمامات الناس بالقضايا العامة وزيادة انتقاداتهم لممارسات وسائل الإعلام، إضافة إلى ذلك طرح النظام الاقتصادي جملة من المشاكل حيث أثيرت مشكلات التوازن والموضوعية نتيجة ميل ملاك الصحف إلى التعبير عن آرائهم السياسية والاقتصادية على حساب الآراء المعارضة، إضافة على تزايد الاتجاه إلى الاحتكار والتركيز في ملكية الصحافة، مما أدى إلى فرض المفاهيم الاقتصادية والحد من التنوع في الفكر والمحتوى.

إذن اصطدام مفهوم الحرية بهذه المشاكل أدى إلى بروز أصوات تنادي بالتمرد على الحرية المطلقة لوسائل الإعلام، نابعة من الأفكار الداعية إلى دعم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية للإعلام والتي تجسدت في جملة من المبادئ شكلت إطارا نظريا جديدا لحرية الصحافة سمي "المسؤولية الاجتماعية"، كما يجب على وسائل الإعلام تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام وأن تراقب أعمال الحكومة والشركات والهيئات العامة صيانة لمصالح الأفراد والجماعات.

أسباب ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية:

توجد عدة أسباب أدت الى ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية وأهمها:

- **الاسباب الفكرية**: تطورت هذه النظرية في الغرب عندما بدأ الفكر الغربي يتجه إلى مراجعة الفكر السائد ومحاولة تغييره.
- **الاسباب الاقتصادية**: أدى التغيير في المناخ الاقتصادي إلى التفكير في تعامل جديد مع الاعلام، إذ عبر ملاك الصحف عن آرائهم السياسية والاقتصادية على حساب الآراء المعارضة فأثيرت مشكلة التوازن والموضوعية.
- **الأسباب المؤسسية**: كان ظهور الاتحادات المهنية بداية للتنظيم الذاتي للصحافة وإرهاصاً للمسؤولية الاجتماعية وكان لهذه الاتحادات دوراً كبيراً في صدور مواثيق الشرف المهنية، مما الزم وسائل الأعلام الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- **الأسباب المهنية**: وتتمثل الأسباب المهنية بنقطتين مهمتين وهما:

أ–ظهور الأشكال التحريرية الجديدة والقوالب المبتكرة كان عاملاً مهما في التنبيه على أهمية المواد المنشورة.

ب–تطوير أساليب الدعاية: أن الطلب الاجتماعي على مزيد من المسؤولية الاجتماعية يرجع لوجود جرعات ضخمة من الدعاية في وسائل الأعلام.

- ظهور عدد من الصحفيين الأخلاقيين: بروز عدد من الشخصيات التي تتسم بالشجاعة والأخلاق أدى إلى ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية.

وفضلاً عن ذلك فأن هنالك عوامل متعددة أخرى أدت إلى ولادة نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، مثل: الثورة التكنولوجية والصناعية التي غيرت مجرى الحياة في كل بقاع الأرض وعلى رأسها صناعة الأعلام والصحافة، كذلك ازدياد النقد لوسائل الأعلام ولاسيما بعد أتساع حجمها وزيادة احتكارها، والذي ولد ضغط على الحكومات وربما يؤدي إلى عرقلة مسيرتها، فضلاً عن الجو الفكري الجديد الذي عبر عنه بعض المفكرين والفلاسفة عن شكهم في الفروض الأساس التي تقوم عليها المذهبية التحررية.

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يعود مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى سنة ١٩٥٣ تزامنا مع صدور كتاب Bowel بعنوان: المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال "Social Responsibilities of the Businessman" حيث لقي رواجا كَبيراً واهتماماً من قبل ألباحثين الأكاديميين والمنظمات الدولية نظرا للتأثير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسة في محيطها الداخلي والخارجي من خلال التأثير في سلوك مختلف المتعاملين معها، كما أصبح للمسؤولية الاجتماعية مبادئ خاصة متعارف عليها على المستوى ألدولي لكن درجة تبنيها هو ما جعل الاهتمام متباينا.

وردت مؤشرات على أهمية الأداء الاجتماعي منذ أوائل العشرينات من القرن ال ٢٠، حينما أوضح"Sheldon" أن مسؤولية المؤسسة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع، ثم توالت أبحاث أخرى فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام ١٩٧٢ تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المؤسسات الاقتصادية برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح لهدف وحيد.

أكدت النظريات الخاصة بالعلاقة بين الفرد ووسائل الإعلام، على أن تحديد هذه العلاقة ونتائجها يتحكم فيها الفرد إلى حد كبير من خلال تأثير العوامل الاجتماعية والنفسية في تحديد دوافع الاستخدام وإدراك المعاني، إن الاستخدام المخطط لوسائل الإعلام في المجتمع، يشير إلى تأثير وسائل الإعلام في المجتمع، ويمكن أن يلمس الجميع ذلك، من

خلال الملاحظة المباشرة لمجالات التغير في المعرفة والسلوك على المستوى الفردي والجماعي في علاقتهم بوسائل الإعلام أثناء التعرض لها، مما يؤدي إلى تغييرات على المستوى الاجتماعي وفي البناء الثقافي واتجاهاته.

كما ذكر بيتر دراكر (Peter Drucker) مفهوم المسؤولية الاجتماعية: " بانها التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعاً لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة.

تعريفات للمسؤولية الاجتماعية:

هناك نظرية تعتمد نهجا مستقلاً ووسطاً بين النظرية الشمولية والنظرية الموضوعية، وتؤمن هذه النظرية بأن العمل الاعلامي لابد أن يخضع الى سياسة واضحة محددة وتكون خططه في ضوء ذلك مدروسة وهادفة وتنسجم مع التوجه الذي ترسمه البلدان المعنية بهذه النظرية ومعظم بلدان الدول النامية وغيرها تنهج حاليا هذا التوجه وحتى عدد من البلدان الاوربية، والمتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية هي التي تحدد في الضرورة نوع النهج التخطيطي الذي يمكن أن تعتمده هذه الدولة أو تلك.

المسؤولية في اللغة:

المسؤولية (بوجه عام) حال أو صفة من يُسال عن أمر تقع عليه تبعته، يقال: انا بريء من مسؤولية هذا العمل، وتطلق (اخلاقيا) على التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً او عملاً، وتطلق (قانونا) على الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير طبقا لقانون.

تعرف نظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والإعلام بأنها: "مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوفر في معالجاتها وموادها القيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن يتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والمجتمع".

وتعرف أيضاً على أنها: نزوع الفرد إلى التفكير المسبق في النتائج المحتملة لأي خطوة مقترحة وقبول هذه النتائج عن قصد، عموماً فإن المسؤولية الاجتماعية تتضمن عدة جوانب وأبعاد، تعتبر بمثابة خصائص وصفات للشخص المسؤول اجتماعيًا، وتشمل فهم الفرد واهتمامه بقضايا ومشكلات مجتمعه، ومن ثم مشاركته ومساهمته الفعالة في حلها وهو بذلك يؤدي واجبه الشخصي والاجتماعي تجاه مجتمعه.

تعرف أيضا "التزام على المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عبر المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة المواصلات وغيرها"

وتعني المسؤولية الاجتماعية للصحافة أيضاً: "الاهتمام بالصالح العام أو الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته عبر اتصاف الصحافة بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة النواحي الأخلاقية والقيم".

في حين عبر عنها الشافعي بأنها «جميع النظم والتقاليد الاجتماعية التي يلتزم بها الانسان تجاه المجتمع الذي يعيش فيه وتقبله لما ينتج عنها من محمدة على سلوك محمود أم مذمة على سلوك مذموم.

أورد الباحثون العديد من التعريفات للمسؤولية الاجتماعية كل وفق رؤيته في تحديد هذا المصطلح فقد **عرفها جيرة** (بأنها «مدى انتماء الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه واحساسه بمشكلاته ومدى مشاركته انفعاليا للأحداث التي تدور حوله محليا وعالميا).

بينما يراها البعض، بأنها «مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة والالتزام الفعلي بقيمها ومعاييرها والاهتمام بها والعمل على فهم مشكلاتها والاحساس بحاجتها ومشاركتها في انجاز مهامها.

توجد مجموعة أخرى من التعريفات للمسؤولية الاجتماعية حسب الجهة التي تبنتها:

١-تعريف المفوضية الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية: هي مسؤولية المنظمة أمام تأثيرات نشاطها على المجتمع وللقيام بهذه الوظيفة ينبغي على المنظمة احترام القوانين والقواعد التنظيمية والمعاهدات التي أبرمتها مع مختلف الأطراف.

٢-تعريف منظمة الأيزو للمسؤولية الاجتماعية: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعبر عن مسؤوليتها تجاه تأثير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع والتي تنعكس في سلوك خلقي.

٣-تعريف معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية: هي السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم.

مفهوم المسؤولية المهنية: تعرف المسؤولية المهنية أيضا بانها المسؤولية الناجمة عن مخالفة الصحفي للقواعد المنظمة لأصول المهنة الصحفية، وكذلك لأحكام قانون نقابة الصحفيين والتي تشكل قواعد اخلاقيات المهنة الصحفية المنصوص عليه في القانون المذكور وأبرز تلك الاحكام في نطاق هذه المسؤولية فالالتزام الاخلاقي هنا مسالة مركزية مباشرة في ميدان المهنة وخدمتها.

مصادر المسؤولية المهنية للصحافة:

يمكن تحديد مصادر المسؤولية الصحفية بنوعين رئيسين:

الاول: القوانين التي تنطوي على صفة عقابية ضد الخارجين المفترضين من الصحفيين او مؤسساتهم التي تخرق قواعد النشر في المطبوع.

الثاني: مواثيق شرف المهنة الصحفية التي تشكل اجماع ارادة الصحفيين ممثلا بتنظيماتهم المحلية.

فقد حظر على الصحفي:

- استخدام اية واسطة او اسلوب بقصد الربح غير المشروع.
- الاساءة الى سمعة المهنة الصحفية وافشاء اسرارها.
- اقتباس اي أثر من اثار الغير من دون نص على اسم صاحبه.
- تهديد المواطنين بأية وسيلة او اسلوب من اساليب الصحافة.
- زعزعة الثقة بالبلاد.
- استغلال وسائل النشر الصحفي للتشهير او اتهام المواطنين.
- استغلال الكلمة المكتوبة او المرسومة استغلالا خاصة لمنفعة شخصية.
- اثارة غرائز الجمهور.
- مس الحريات الخاصة أو العامة.
- نشر الوقائع غير المؤكدة.

أنواع المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تقسيم المسؤوليات الاجتماعية للإعلاميين إلى:

- **مسؤوليات وجوبية:** يقصد بها تلك المسؤوليات التي تحددها الحكومة والأنظمة السياسية للصحافة عبر تحديد جملة الأفعال التي يحظر القيام بها كالقذف والقدح.
- **مسؤوليات تعاقدية:** يقصد بها المسؤوليات التي تربط الصحافة بالمجتمع فالمجتمع يمنح الصحافة الحق في العمل على فرض أنها ستسد حاجة أفراده للمعلومات والحقائق والآراء.
- **مسؤوليات ذاتية:** وهي التي يلزم الصحفي نفسه بها بمحض إرادته في إطار إيمانه بمبادئ محددة وقناعته بأن عمله كصحفي هو رسالة نبيلة أكثر من كونه مجرد عمل.

تقسم المسؤولية الاجتماعية للإعلاميين كالتالي:

- مسؤولية الإعلامي تجاه المجتمع العام: تتحقق عبر إتاحة المعلومات والعمل على عدم إلحاق الضرر بالآخرين.
- مسؤولية الإعلامي تجاه مجتمعه المحلي: تتحقق عبر نشر ما يتوقعه الأفراد من المجتمع وما يتوقعه المجتمع من الأفراد من مثل وقيم وأداء الرسالة الصحفية بطريقة لا تقلل من ثقة الجمهور بالصحافة.
- مسؤولية الإعلامي تجاه نفسه: تتحقق عبر أداء الرسالة بأقصى قدر من الأمانة والصدق والمسؤولية وبما يتواءم ومصلحة المجتمع.

أهم خصائصها الإعلامية:

ان هذه النظرية تعقد صلحاً بين ثلاثة مبادئ، هي: مبدأ الحرية الفردية والاختيار، ومبدأ حرية الصحافة، ومبدأ التزام الصحافة تجاه المجتمع، واهم خصائصها:

- إن وسائل الإعلام ليست ذاتية بقدر ما هي موضوعية.
- حيادية وسائل الإعلام تجاه الحكومات والقضايا الخلافية على مستوى المجتمع.
- تعدد وسائل الإعلام بحيث تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع.
- التنديد بالأعمال الصحفية المنحرفة، والتي تحارب الأخلاق والقيم.
- الالتزام بمجموعة من المواثيق الأخلاقية، ليتم التوازن بين حرية الأفراد ومصالح المجتمع.
- تجنب كل ما من شأنه أن يساعد على حدوث الجرائم والعنف، وسيادة لغة البطش.
- الحفاظ على النظام السياسي القائم.
- يجب أن يكون الإعلاميون مسؤولين أمام المجتمع.
- خدمة النشاط الاقتصادي وزيادة مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي.
- تقديم برامج وألوان التسلية والترويح.

مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الأبعاد التي يتخذها مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتي تطرق إليها Carroll في هرم المسؤولية الاجتماعية نذكرها كما يلي:

- المسؤولية الاقتصادية: تمارس المؤسسة أنشطة لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية وجودة، كما أن تحقيق أرباح يعني استيفاء في المتطلبات وهذا ما يحقق مسؤولية اقتصادية.
- المسؤولية القانونية: تتمثل في الالتزام بتطبيق واحترام القوانين والتشريعات الحاكمة للمجتمع، سواء في الاستثمار، البيئة، الأجور، العمل، المنافسة الخ.

- المسؤولية الأخلاقية: وهي مراعاة الجانب الانساني والأخلاقي في كل القرارات المتخذة والتي من شانها الحاق الضرر لأفراد وبيئة المجتمع.
- المسؤولية الخيرية: يشمل التبرعات، الهبات والمساعدات الخيرية الاجتماعية التي تخدم المجتمع.

مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية:

لخص "محمد عبد الحميد" و"محمد حسام الدين" المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية حسب ما يراه "دنيس ماكويل" كما يلي:

- إن هناك التزامات معينة للمجتمع يجب أن تقبلها وسائل الإعلام.
- إن تنفيذ هذه الالتزامات يجب أن يكون من خلال المعايير المهنية الراقية لنقل المعلومات مثل الحقيقة، الدقة، الموضوعية والتوازن.
- قبول هذه الالتزامات وتنفيذها يتطلب التنظيم المهني الذاتي لوسائل الإعلام في إطار القوانين والمؤسسات القائمة.
- يجب ألا تقل مسؤولية الصحفي أو المهنيين في وسائل الإعلام أمام المجتمع عن مسؤوليتهم أمام الملاك وأسواق الصحف في التوزيع أو الإعلان.

أهمية المسؤولية الاجتماعية:

وتتمثل الاهمية فيما يلي:

بالنسبة للمؤسسة: تثمين صورة المؤسسة والحفاظ على رصيدها في المجتمع، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار حاجات ورغبات الجمهور بطريقة أكثر شمولا، فالمسؤولية الاجتماعية تساهم في تحسين وتحفيز العمال للعمل، وتحسين مناخ العمل.

بالنسبة للمجتمع: زيادة التكافل والاستقرار الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية.

بالنسبة للدولة: يؤدي التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية إلى تخفيف الأعباء التي تقع على عاتق الدولة أثناء أداء مهماتها وخدماتها المختلفة.

المسؤولية الاجتماعية من منظورها الإسلامي:

المسؤولية الاجتماعية مفهوم يحتمل تأويلات كثيرة، تتباين من مجتمع إلى آخر، في حين أن المسؤولية في الإسلام واضحة بينة، لا تحمل لبساً ولا غموضاً، فوسائل الإعلام مسؤولة أمام الله سبحانه قبل أن تكون مسؤولة أمام المجتمع والقائمين عليها، فلابد ان تمثّل عملاً صالحاً لخير المجتمع، وعودة إلى الحق بالحسنى، والتزاماً بأخلاق الإسلام وآدابه، والفلسفة الإسلامية في الإعلام فلسفة راسخة لا تتعدل أو تتبدّل بحسب الظروف والمتغيرات التي تفرض نفسها على الساحة المحلية أو الدولية كما هو الحال (في الفلسفة الليبرالية أو نظرية المسؤولية الاجتماعية) لأنها تتميز بالثبات والمرونة في الوقت نفسه، ثابتة ثبات العقيدة، ومتحركة مع حركة الحياة، وهي تخدم الإنسان وتقدّره، لتحقيق الخير للمجتمع، وإعمار الكون.

المسؤولية الاجتماعية لم تعالج في أي دين سماوي كما عولجت في الدين الإسلامي، الذي وضع الضوابط الناظمة للمسؤولية بعمومها، مثال على ذلك قول الرسول (ص): «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في

مال سيده ومسؤول عن رعيته، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته»، يتضح مما سبق جليًا معنى الشمولية، والتفصيل الدقيق للمسؤولية الاجتماعية، بحيث تغطي كل مفاصل الحياة.

بعد أن استعرضنا كافة جوانب المسؤولية الاجتماعية يتضح لنا مدى الحاجة الماسة للمجتمعات لها للمحافظة على الأمن العام للشعوب والأمن القومي لها.

النتائج:

حيث أن الأمن القومي مسؤولية مشتركة بين الشعوب والحكومات والمسؤولين في إطار المسؤولية الاجتماعية ونظراً لأن هناك العديد من العوامل التي تؤثر فيه وعليه في نفس الوقت وما اتضح من دراستنا فقد خرج الباحث بالعديد من النتائج منها:

١-مواقع التواصل الاجتماعي وسائل يستخدمها من يشاء، لنشر الأخبار والآراء بشكل مكتوب أو مسموع أو مرئي، "متعدد الوسائط.

٢-استخدم الشباب شبكات التواصل الاجتماعي للدردشة ولتفريغ الشحن العاطفية، ومن ثم أصبح الشباب يتبادلون وجهات النظر الثقافية والأدبية والسياسية.

٣-تعدّ مواقع التواصل الاجتماعي إعلاماً بديلاً ويقصد به ''الموقع الذي يمارس فيه النقد''.

٤-لا تمثل مواقع التواصل الاجتماعي العامل الأساس للتغيير في المجتمع، لكنها اصبحت عامل مهم في تهيئة متطلبات التغيير عن طريق تكوين الوعي.

٥-اصبحت تتشكل بفضل شبكة الإنترنت فضاءات تواصلية عدة هي بمثابة أمكنة افتراضية، وإن من بين مزاياها نهاية فوبيا المكان.

٦-أنّها فضاءات مفتوحة للتمرّد والثورة – بداية من التمرّد على الخجل والانطواء وانتهاء بالثورة على الأنظمة السياسيّة.

٧-يكمن النظر للتغير الاجتماعي برؤية ''حتمية'' التحول في ثلاثة مسارات. أولهما، ما يعرف ''بالحتمية التقنية''، وثانيهما، ما يعرف ''بالحتمية الاجتماعية''، ثم الحتمية المعلوماتية.

٨-ان المستخدمين يسعون أكثر لكسب رأسمال رمزي من وراء انخراطهم في هذا الإعلام أكثر من انخراطهم في تحقيق رأسمال مادي، ويمكن أن تزدهر فيه مبادرات المجتمع المدني.

٩-يفتقر الإعلام الجديد الى الوضوح، بالنسبة الى مجاله ومداه، وقد يعني هذا ان اشكال الإعلام الجديد تعكس علم الشك، والنسبية، والفوضى الأوصاف المشتركة للثقافة المعاصرة.

١٠-تتشكل الاجندة الإعلامية لمواقع التواصل الاجتماعي، عن طريق الأحداث البارزة التي تفرض نفسها.

١١-ان التغيير السياسي الحقيقي لم يولد في الانترنت، بل تولد في الشارع، وجاء الاعلام الجديد مكملا له.

التوصيات:

لتفعيل مفهوم الإعلام الأمني وتحقيق الأمن القومي يوصي الباحث بالتالي:

١. وضع استراتيجية للأعلام الامني وتكوين منظومة اعلامية امنية ذات اسس علمية تدار من قبل ذوي الاختصاص في هذا المجال.

٢. تفعيل دور الاعلام الامني كأعلام متخصص في معالجة القضايا الأمنية أثناء الازمات والتدريب المستمر للأفراد العاملين في المجال الاعلامي الامني حول كيفية التعامل مع الازمات والكوارث.

٣. اجراء الدراسات والبحوث المستقبلية حول دور الاجهزة الاعلامية الامنية في متابعة الازمات الامنية وتقييم دورها من فترة لأخرى.

٤. العمل على ازالة المعوقات التي تواجه الاجهزة الاعلامية والعاملين فيها عند تغطية احداث الازمات والكوارث، وتنمية روح المسؤولية الكاملة بين وسائل الإعلام وأفراد المجتمع والاجهزة الامنية، وتحصين المجتمع من الآفات والأخطار الاجتماعية وترسيخ مفاهيم التعاون المجتمعي والمؤسسي والإعلامي بما يحقق الازدهار والنجاح والاستقرار.

٥. تنمية الثقافة الأمنية لدى رجل الأمن والجمهور والاعلاميين وترسيخ مفاهيم المشاركة المجتمعية في الواجبات والمسؤوليات الأمنية.

٦. العمل الجاد للحد من مخالفة القانون داخل الدولة لجميع أفراد الوطن والمقيمين والمتواجدين على أرضها.

٧. أهمية التواصل والتعاون بين الاجهزة الامنية وأجهزة الإعلام المختلفة بشأن عقد وتنظيم محاضرات وندوات للجمهور (طلبة – هيئات – مؤسسات خاصة – مراكز تطوعية – جاليات .... الخ) لتثقيفهم أمنياً وتوعيتهم ووقايتهم من الأخطار.

٨. دعم الاتصال المباشر بجميع شرائح المجتمع من خلال وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية والإعلام الالكتروني كالأنترنت وخدمة الرسائل النصية.

٩. تفعيل دور الإعلام في التوعية الأمنية لأولياء الأمور ومجالس الآباء في المدارس وطلاب المدارس والجامعات.

١٠. رصد وتحليل ما تطرحه وسائل الإعلام المختلفة، ومحاولة التعرف على الاتجاهات السلبية وسلوكيات أفراد المجتمع وإجراء الاستبيانات وتحليلها.

١١. الحد من الآثار السلبية للبرامج الإعلامية التي تروج للعنف والعدوان والجريمة، والانحلال الاخلاقي.

١٢. مد وسائل الإعلام بكافة المعلومات اللازمة حول الظواهر والقضايا الأمنية ومتطلبات التوعية المناسبة بشأنها.

١٣. تقديم برامج حوارية تعتمد على الحوار الفكري لمناقشة القضايا الأمنية من كافة جوانبها يشارك فيها خبراء اجتماع، وسياسة واقتصاد وعلم نفس، وقانون ورجال الأمن، ومواطنين عاديين، وغيرهم وتداول الأفكار والآراء بشكل واضح يسهم في التوعية الأمنية.

١٤. تفعيل دور الإعلام في ترسيخ مفاهيم الامن المجتمعي وتعزيز شعور المواطن بالمسؤولية وثقته في الاجهزة الامنية.

١٥. تنمية ونشر الثقافة القانونية والأمنية الرامية لترسيخ احترام النظام العام بالدولة، وان يعرف المواطن الفرق بين الحكومة والوطن وفي سبيل معارضته للحكومة لا يخل بأمن الوطن.

١٦. تضمين البرامج والمواد الإعلامية المختلفة قيم الحفاظ على الأمن والسلام الاجتماعي والتماسك العائلي والانتماء والحفاظ على الهوية الوطنية.

١٧-العمل على استثمار مواقع التواصل الاجتماعي والاستفادة من خدماتها المتجددة في خدمة قضايا الأمة العربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والتربوية والثقافية والرياضية وغيرها.

١٨-فرض ضوابط وسن قوانين تنظم عمل مواقع التواصل الاجتماعي من خلال التوعية والرقابة على ما يتم تداوله في هذه المواقع.

١٩-تسخير مواقع التواصل الاجتماعي لتحقيق متطلبات الشعوب وتعزيز التعاون المشترك والاتصال الثقافي بين الدول العربية وشعوبها وتحقيق آمالها وأمانيها.

المراجع:

- جاسم خليل ميرزا، الاعلام الامني بين النظرية والتطبيق، القاهرة، ٢٠٠٦.
- د. ابراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة، ١٩٨١.
- د. اديب خضور، الاعلام الامني، دمشق، ٢٠٠٢.
- د. حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة، ٢٠٠٥.
- د. محمد سعد ابو عامود، الإعلام الأمني المفهوم. الوظائف. الاشكاليات، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٠٩.
- د. محمد سعد ابو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، دار الفكر الجامعي الاسكندرية،٢٠٠٨.
- على الباز، الإعلام والإعلام الأمني، الاسكندرية، ٢٠٠١.
- مجلة الفكر السياسي، الأمن القومي العربي والتحدّي العلمي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، السنة الثانية، العدد السابع، صيف ١٩٩٩.
- زاهر راضي، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية ع١٥ جامعة عمان الأهلية، عمان، ٢٠٠٣م.
- د. عباس مصطفى صادق، الاعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة''، البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، ٢٠١١م.
- د. عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، عمان، دار الشروق ٢٠٠٨م.
- أولجا جوديس بيلي، بيلي كاميرتس، نيكوكاربنتيير، فهم الإعلام البديل، ترجمة: علا أحمد إصلاح، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٩م.
- دنيس مكويل، الإعلام وتأثيراته –دراسات في بناء النظرية الإعلامية، ترجمة: عثمان العربي،١٩٩٣م.
- د. مي العبد الله، الاتصال والديمقراطية، بيروت، دار النهضة العربية،٢٠٠٥م.
- د. نصر الدين لعياضي، الرهانات الابستمولوجية والفلسفية للمنهج الكيفي، نحو أفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية، أبحاث المؤتمر الدولي الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة... لعالم جديد، جامعة البحرين، من ٧-٩ ابريل ٢٠٠٩م.
- د. عزة مصطفى الكحكي، ''استخدام الانترنت وعلاقته بالوحدة النفسية وبعض العوامل الشخصية لدى عينة من الجمهور بدولة قطر، أبحاث المؤتمر الدولي الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة... لعالم جديد، جامعة البحرين، من ٧-٩ ابريل ٢٠٠٩م.
- د. عبد الله زين الحيدري، الإعلام الجديد: النظام والفوضى، أبحاث المؤتمر الدولي الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة... لعالم جديد، جامعة البحرين، من ٧-٩ ابريل ٢٠٠٩م.
- د. علي محمد رحومة، الانترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م.
- د. نهوند القادري، ''قراءة في ثقافة الفضائيات العربية الوقوف على تخوم التفكيك''، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- د. جمال الزرن، تدويل الاعلام العربي، الوعاء ووعي الهوية، دمشق، دار صفحات٢٠٠٧م.
- سعيد بن جبلي، رصد الاعلام الجديد وعلاقته بالرأي العام-سلاح المهمشين العرب مهرجان القاهرة للإعلام، ٢٠٠٧/١٢/٤م.
- على الدين هلال، الأمن القومي العربي، دراسة في الأحوال، شؤون عربية، العدد ٣٥، كانون الثاني، ١٩٨٤ م.
- بكر مصباح تنيره، الأمن القومي العربي وتوازن القوى الاستراتيجية في ظل المتغيرات العربية والدولية، شؤون عربية، العدد ٨٨ كانون الأول ١٩٩٦م.
- مجلة المستقبل العربي، الأمن القومي العربي، مصادر التهديد وسبل الحماية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ١٣٥ ١٩٩٠ م.

- حامد عبد الله ربيع، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩ م.
- محمد صالحه، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص، شؤون عربية العدد ٣٥، كانون ١٩٨٤ م.
- جميل مطر علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٣ م.
- التريكي علي، الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، ط ١، باريس، ١٩٩٦ م.
- محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣.
- ليث بدر يوسف، زهراء حسين الحداد، المسؤولية الاجتماعية في الصحافة الالكترونية، عمان، دار أمجد، ٢٠١٧.
- علي عبد الفتاح كنعان، نظريات الاعلام، عمان، دار اليازوري، ٢٠١٤م.
- جصاص محمد، تليلاني فاطمة الزهراء، تطبيقات المسؤولية الاجتماعية الخارجية للمؤسسات، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، ٢٠١٦.
- محمد جمال الفار، المعجم الاعلامي، عمان، دار سامة، دار المشرق، ٢٠١٠.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨.
- غدير احمد العمري، نظرية المسؤولية الاجتماعية، ورقة بحثية، الجامعة الإسلامية–غزة، كلية الآداب–قسم الصحافة، ٢٠١٤.
- محمد ابراهيم الشافعي، المسؤولية والجزاء في القرآن الكريم، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٨٢.

المراجع الأجنبية:

Davison, W. Phillips. "Public opinion research as communication ".*Public Opinion Quarterly*.٣٢٢-٣١١ :(١٩٧٢) ٣٦.٣

Landry, T. "How social media has changed us: The good and the bad." *Dostopno prek http://returnonnow. com/2014/09/how-social-media-has-changed-us-the-good-andthe-bad* (2014).

Meserole, Chris. "How misinformation spreads on social media—And what to do about it." *The Brookings Institution (May 9, 2018), https://www. brookings. edu/blog/order-from-chaos/2018/05/09/how-misinformation-spreads-on-social-media-and-what-to-do-about-it* (2018).

Stonecipher, Megan. (n.d.). The relationship between social media and mental health. https://spunout.ie/health/article/the-relationship-between-social-media-and-mental-health